

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

العربية (انظر A/C.1/69/PV.2). ويشرفني أن أقدم الملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

بما أن نزع السلاح النووي يبقى أولويتنا القصوى، ينبغي أن تكون نقطة البداية في هذا الصدد هي تنفيذ القرار ٣٢/٦٨ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣. فهو يرسم خارطة طريق من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وينبغي أن تكون اللجنة الأولى على استعداد للإسهام بدورها في التداول بشأن تنفيذ خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإصدار تقرير الأمين العام الذي يتضمن آراء الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والنص على تدميرها. وقد صدرت الدعوة للتفاوض بشأن تلك الاتفاقية في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد لشؤون

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم مرة أخرى على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وسلفكم السفير إبراهيم الدباشي، الممثل الدائم لليبيا، على رئاسة الدورة الثامنة والستين. وبالمثل، أود أن أتقدم بالتهنئة لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أنؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

بادئ ذي بدء، أود أيضاً أن أعرب عن تأييد مصر لليبانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة الدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1457177 (A)



عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أقرت خطة العمل لعام ٢٠١٠ نفسها بأن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط يبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه، وهي دعوة يجب مراعاتها وتنفيذها بصورة تامة وطريقة مستعجلة تعوّض الوقت الضائع. ولم تدخر مصر جهداً، إلى جانب الأعضاء في جامعة الدول العربية، في المساهمة بدورها في تقديم الدعم اللازم للمضي قدماً بعملية إنشاء هذه المنطقة، كما يتبين من الرسائل الواردة في مذكرة من الأمين العام (A/68/781).

كما توفر اللجنة الأولى أيضاً فرصة حسنة التوقيت لترجمة الالتزامات الجماعية إلى خطوات عملية للتنفيذ ونحن نقترّب من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وينبغي أن نتذكر هنا أن خطة العمل لعام ٢٠١٠ هي الأرضية وليست السقف. لذا فإن مؤتمر عام ٢٠١٥ هو المنصة ليس فقط لتقييم تنفيذ الالتزامات في عام ٢٠١٠ والتعجيل بتنفيذ الالتزامات المتبقية، ولكن أيضاً بوصفه منطلقاً للالتزامات الاستشرافية الجديدة بشأن نزع السلاح النووي.

هذه الدورة للجنة الأولى هي الأولى بعد الانتهاء من التصديقات الـ ٥٠ المطلوبة للشروع في عملية بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت بالتصويت في الجمعية العامة. وأود أن أعتم هذه الفرصة لأكرر أن مصر تدرك جيداً آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً ببذل كل الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحث جميع البلدان التي تقرر الانضمام إلى المعاهدة على تنفيذها بحسن نية من أجل تحقيق غرضها وأهدافها. وسوف نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالانضمام إلى المعاهدة، ودخولها حيز النفاذ وتنفيذها من أجل تحديد موقفنا النهائي.

نزع السلاح. وننتطلع في هذا الصدد إلى إجراء مناقشة مستنيرة لهذا التقرير البالغ الأثر. وينبغي وضع خارطة طريق واضحة وموضوعية وإجرائية في هذا الصدد لكفالة تحقيق نتيجة موضوعية تسهم إسهاماً جوهرياً في تحقيق هدف المجتمع الدولي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية، ولا سيما فيما نقترّب من الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتوفّر مناقشاتنا في اللجنة الأولى فرصة في الوقت المناسب لتنشيط آلية نزع السلاح مع خارطة الطريق تلك، والتي تشمل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، بشأن نزع السلاح النووي لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

وترحب مصر باستمرار الزخم في تنشيط المناقشة الدولية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وعدم توافق حيازتها واستخدامها مع المبادئ النازمة للقانون الإنساني الدولي. ونؤيد دعوة مؤتمر ناياريت الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية لوضع صك ملزم قانوناً من أجل حظر الأسلحة النووية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك بنشاط في المؤتمر الثالث في النمسا. وبوصفها دولاً حائزة للأسلحة النووية، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة في تفادي أي إمكانية لما سيكون كارثة.

إن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة نحو تحقيق نزع السلاح النووي. والإسراع بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يضيفي زخماً على الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد أقر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من النداءات المتكررة، ما زلنا نواجه الافتقار إلى التقدم المحرز في تنفيذ كل من القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وخطة

التي تجلت في الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

السيد الرئيس، إننا على ثقة بأن قيادتكم القديرة لأنشطة اللجنة الأولى ستمكننا من مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل متوازنة لترع السلاح والأمن الدولي في جبهتي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء. ونكرر التأكيد على دعمنا لكم في هذا الصدد، ونحن على أهبة الاستعداد للإسهام بدورنا.

السيد ثامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني، سيدي، بالإعراب عن التهنية لكم على انتخابكم، وأثنى لكم كل النجاح في عملكم على رأس اللجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأننا، في ظل قيادتكم وتوجيهاتكم، فضلا عن دعم فريقكم، سنحقق نتائج ممتازة من شأنها أن تساعد على تعزيز ومواصلة سعينا إلى نزع السلاح وتحقيق السلام والأمن على الصعيد الدولي لشعوبنا. ونؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم في تلك المهمة.

تود بوليفيا أيضا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2)، والبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/69/PV.8) ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

إن معايير نزع السلاح العالمي مهمة للغاية بغية تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة، وقبل كل شيء، ضمان سلامة أمتنا الأرض. لقد تسببت النزاعات حتى الآن في خسائر لا تحصى في الأرواح. إن تكديس أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية - وعمليات النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين والكوكب بحد ذاته.

وينبغي أن تستمر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سد الثغرات المتبقية. وما زلنا ندعو إلى التصدي لعناصر الإنتاج المفرط، وزيادة مخزونات الأسلحة التقليدية ضمن مصدري الأسلحة الرئيسيين والمنتجين. وما زلنا نؤمن بأنه يجب بذل كل الجهود الممكنة لإخضاع إنتاج الأسلحة ومخزوناتهما في الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة للرقابة الدولية. فالمساءلة الدولية هي الضمان الوحيد لدرء احتمال إساءة استغلال الاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وسائر دول العالم.

وقد اقترحنا تدابير بناء الثقة ذات الصلة ضمن المداولات التي جرت في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي من شأنها أن تساعد على معالجة مجالات الاهتمام المتعلقة بالأسلحة التقليدية. كما تتضمن تلك التدابير الحاجة إلى معالجة تهديدات السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، لا يعود هناك تهديد خطير للسلام والاستقرار والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسها أكبر من جرائم العدوان والاحتلال الأجنبي التي تُستخدم فيها ترسانات الأسلحة التقليدية لتهديد الشعوب وإخضاعها وحرمانها من حقوق الإنسان الأساسية.

إن الفجوات آخذة في الاتساع بسبب تطوّر الأسلحة التقليدية. وتؤكد مصر على أن التكنولوجيا ينبغي ألا تتجاوز الإنسانية. وتثير التنمية المحتملة أو الفعلية للأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الكثير من الأسئلة بشأن الامتثال للقانون الإنساني الدولي، إلى جانب المسائل المتعلقة بأخلاقيات الحرب. وينبغي وضع قواعد قبل تطوير و/أو استخدام هذه النظم.

تلتزم مصر التزاما كاملا بالتنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونشيد في هذا الصدد بالرئاسة الماهرة للسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة،

ونرفض جميع الأفعال التي تهدد السلام العالمي وأمن الدول. وتعتقد بوليفيا أن علينا أن نمضي نحو الهدف ذي الأولوية لترع السلاح النووي وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعو بوليفيا دول العالم لاحترام الحياة وحقوق أمتنا الأرض، وتحت خاصة المجموعة الصغيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها على وقف هذه الأنشطة.

وتشدد بوليفيا من جديد وتصرّ على أنه إذا كان الهدف هو بناء عالم ينعم بالسلام من أجل ضمان بقاء شعوبنا، فيجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد ضرورة المضي قدماً نحو الهدف ذي الأولوية لترع السلاح النووي وعدم الانتشار لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا يمكن لبعض الدول الدفاع عن الأسلحة النووية والاستمرار في ذلك بحجة أنها أساسية وشرعية وضمانات مفتوحة لأمنها وأمن حلفائها، في حين أنه لا يحقّ لغيرها الحصول على هذه الأسلحة لحماية أنفسها خدمة لما تراه من احتياجاتها الأمنية.

إن وجود دولة واحدة تملك أسلحة نووية يشجع الآخرين على السعي للحصول عليها، وما دامت هذه الأسلحة موجودة فمن غير المعقول ألا تُستخدم على الإطلاق في يوم من الأيام، سواء كان ذلك دون قصد أو عن طريق الخطأ في الحساب أو عمداً. وتلك ستكون كارثة. إن القضاء على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان السلام. ويجب أن نتذكر في جميع الأوقات أن المخاطر المستمرة المتمثلة في استعمالها تشكل تهديداً للعالم بأكمله. وتعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات اعتقاداً راسخاً أن من الممكن بناء عالم يسوده السلام من شأنه تمكين الشعوب من العيش معاً في وئام وضمان الحفاظ على الحق في السلام والسيادة وتقرير المصير. ولكننا نعتقد أيضاً أن مفهوم الأمن الدولي قد أسيء تفسيره على أنه يعني العمل الشرطي الدولي بهدف ممارسة الرقابة من جانب واحد على العالم.

وأود أن أتكلّم عن الأسلحة النووية على وجه الخصوص لأنها أشد الأجهزة فتكا التي تم اختراعها على الإطلاق، وأثرها المميت يمتد على مدى عقود. إنها الأسلحة الوحيدة التي اخترعها البشر والتي لديها القدرة على تدمير الحياة بشكل كامل على هذا الكوكب، وللمخزونات الموجودة منها القدرة على القيام بذلك مرات عديدة.

وقد أقرّت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين معاهدات أنتاركتيكا وتلاتيلوكو وراروتونغا، وبانكوك وبليندابا بوصفها صكوكاً دولية أسهمت في إخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له من الأسلحة النووية، كما ورد في القرار ٥٥/٦٧. وقد أعادت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ التأكيد على القوة الملزمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحثّت الدول الأطراف على الامتثال الصارم لأحكامها. وفي القرار ٣٩/٦٨، حثت الجمعية العامة أيضاً الدول الأطراف على تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأمانة ودون تأخير من أجل إحراز تقدم في جميع أركان المعاهدة والمضي قدماً نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وما يدعو للأسف أنه على الرغم من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، والأسوأ من ذلك، على الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار - وهي الاتفاق الدولي الرئيسي بشأن نزع السلاح النووي - دخلت حيز النفاذ قبل أكثر من ٤٠ عاماً، فإن مجموعة صغيرة من الدول ذات النفوذ ما زالت تبقي على مخزونها النووية، بما يتنافى مع أحكام المعاهدة. ويتصادف أن أعضاء هذه المجموعة الصغيرة من الدول أعضاء دائمون في مجلس الأمن. وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن أسفها لأنه بعد أكثر من أربعة عقود على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن التزامها تجاه البشرية لم يتحقق بعد.

إن بوليفيا، وفقاً لأحكام دستورها السياسي، دولة مسالمة تعزز ثقافة الحياة وحق الشعوب في السلم، مما يدفعنا لأن نشجب

واستمعنا بالأمس إلى تدخل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/69/PV.8)، في إطار كون الوكالة إحدى الوكالات المتخصصة التي تتناول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إنها المنظمة الدولية الإقليمية الوحيدة المكرسة لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقدمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى السلام والأمن العالميين مساهمة مبتكرة ولا تقدر بثمن حقاً. إذ ظلت مساحة قدرها ٢٠ مليون كيلومتر مربع، تؤوي حوالي ٦٠٠ مليون شخص، خالية من الأسلحة النووية.

ومنذ عام ١٩٦٧، رحبت الجمعية العامة بهذا الإنجاز الذي ألهم أربع مناطق أخرى قررت اتباع نفس الموقف السياسي والاستراتيجي، أي ما مجموعه اليوم ١١٦ دولة. وقد لا تكون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الفردوس الموعود، ولكن من المهم الإشارة إلى عدم نشوء أي أزمة كبيرة تؤثر على السلام والأمن الدوليين في تلك المنطقة طوال سنوات عديدة. ولم تنشأ أي عملية جديدة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة منذ عام ٢٠٠٤. وما من بلد واحد في المنطقة هو طرف في أي تحالف عسكري قائم على الأسلحة النووية.

وهذه أوراق تفويض لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتكون متزايدة الفعالية وصريحة في المناقشات والمبادرات من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تقتصر على جمعية مغلقة على نفسها محدودة بحفظ عالمها دون أسلحة نووية. وتدرك الدول الأعضاء أن من واجبها وفي صالحها أن تزيد الضغط من أجل فتح الطريق أمام مفاوضات جادة، بما في ذلك بشأن وضع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية. وقد أعرب عن ذلك صراحة في إعلان الدول الأعضاء في الوكالة الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن ولاية شعوبنا بعيدة كل البعد عن الاعتداءات التي ارتكبت باسم الأمن والسلام. ويجب أن نعتمد ممارسات ورؤى جديدة تحترم حقوق الإنسان والحق في السلام. ويجب أن تأتي من شعوبنا وسبلها المختلفة لحل النزاعات الداخلية والدولية، ويجب أن تسعى لضمان التعايش السلمي فيما بين العديد من شعوب العالم. هذا هو السبب في أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ما فتئت تعمل على أساس نموذج "العيش الكريم"، بوصفه النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي يعزز احترام الحياة ويضمن احترام السلام القائم على الحوار والتعايش في وئام بين الشعوب. وتعتقد بوليفيا أن الناس الذين يعيشون على أمتنا الأرض يواجهون تحدياً لجعل هذه ألفية نحتزم فيها ثقافة الحياة والسلام وننشرها، من أجل بناء مجتمع منصف ومتحد وعادل وينادي بالمساواة بين البشر وتبنى فيه العدالة الاجتماعية على أساس الاحترام والمساواة بين الجميع. إنها الكيفية التي نتجنب فيها العواقب الإنسانية المساوية وتقدم إلى أبعد من النشور الأخلاقي الحالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اللجنة الأولى بصفتي الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن من دواعي سروري الخاص العمل بتوجيه من دبلوماسي متميز جداً من جامايكا، وهي من الدول الـ ٣٣ الأعضاء في الوكالة، وأكثر من ثلث هذه الدول الكاريبية لديها شواغل أمنية محددة ومواقف حازمة جداً بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومنذ بداية فترة ولايتي الأولى ما برحت أعمل من أجل زيادة مشاركة منطقة البحر الكاريبي في الجهود التي تبذلها الوكالة.

الجوانب المميزة للحرب الباردة، وهي صفحة من تاريخ العالم كنا نعتقد بالتأكيد أنها قد طويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المخصصة لها، أي البنود من ٨٧ إلى ١٠٤. وبذلك تكون اللجنة قد اختتمت هذه المرحلة من عملها. وفي أثناء المناقشة، التي تضمنت سبع جلسات، استمعنا إلى ما مجموعه ١٠٧ بيانات، مما يدل على درجة عالية من الأهمية التي تواصل وفود اللجنة الأولى إعطاؤها لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

تبادل الآراء الرفيع المستوى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقبل أن نشرع في المناقشات المواضيعية، وتمشياً مع الجدول الزمني الإرشادي الذي اعتمدته اللجنة لهذه المرحلة، سوف نقيم تبادلًا رفيع المستوى للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال. وهذا سيركز على الموضوع الفرعي "زيادة القدرات على معالجة مسألة أسلحة الدمار الشامل"، الذي يهدف إلى جعل تبادل الآراء أكثر تفاعلاً. وقد عُرضت الورقة المفاهيمية بشأن الموضوع الفرعي على جميع الوفود والمشاركين فيها في الأسبوع الماضي من خلال التداول على بوابة كويكفرست QuickFirst.

أود الآن أن أرحب بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم: الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين؛ ونائبة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سعادة السيدة غريس أسبروآثام؛ وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو، مدير مكتب الوكالة في نيويورك؛ وممثل الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة للتجارب النووية، السيد و. راندي بيل، وهو أيضاً مدير شعبة مركز البيانات الدولي.

ومن خلال هذه وغيرها من الإجراءات، تبدي الوكالة رغبتها في الانضمام إلى المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في تحرك رئيسي للخروج من الجمود الطويل في مفاوضات نزع السلاح النووي وما يسمى أولويات الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تشل العملية. وهناك أهمية خاصة لكون المؤتمر الثالث المقبل للأطراف والموقعين على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا سينعقد في العام المقبل. كان أول مؤتمرين منها بقيادة الوكالة ونحن سعداء بأن إندونيسيا تنسق هذه المرة الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

ونتوقع ألا يعيد المؤتمر الثالث تأكيد الإجماع في مواقف البلدان الـ ١١٦ المشاركة فيه وحسب، ولكن أيضاً اعتماد ترتيبات تنسيق جديدة تجعل من تأثيرها أكثر دواماً، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما على وجه الاستعجال في الشرق الأوسط. ونأمل أيضاً أن تشمل اللجنة الأولى في المستقبل في جزء المناقشات المنظمة حلقة نقاش بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وقد يبدو أننا طموحون أكثر مما ينبغي وغير واقعيين إلى حد ما. وذلك ربما لأننا نعتقد أن البشر سواسية في كل مكان. ولذلك، لا يمكننا أن نعترف بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها من حسن التقدير أكثر من الأغلبية الساحقة من الدول التي أكدت بصورة قاطعة رغبتها والتزامها بتحقيق عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وأسوؤها الأسلحة النووية. وذلك ربما لأننا نؤمن باستثمار مواردنا في تعزيز التنمية والرفاه. وربما لأننا متزايدو القلق إزاء الاتجاهات الحالية، ويمكنني أن أذكر مثالا على ذلك.

وبما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية منشغلة في تحديث ترساناتها وتحسين برامجها، فمن المناسب أن ننظر في أن سباقاً جديداً للتسلح النووي سيجري بعد عقود من الآن. وهذا تطوّر بالغ الأهمية، لأن سباق التسلح النووي كان أحد

السياسية للدول الأعضاء. فمن الممكن إحراز تقدم كبير من خلال التعاون المتعدد الأطراف عندما تتوافق هذه السياسات والأولويات للدول، كما نرى في الوجود ذاته لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء المناطق الإقليمية الخمسة الخالية من الأسلحة النووية.

وأي عدم توافق بين هذه الصكوك المحلية والالتزامات الدولية للبلد يمثل، مع ذلك، مشكلة يجب على كل بلد أن تحلها بنفسها في نهاية المطاف. وعلى سبيل المثال، فإن الالتزامات بالتفاوض بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي ليست اختيارية، ولكنها مسؤولية رسمية على جميع الدول. وهذا يشير إلى أن المجال الأول للبحث في فهم عدم إحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح أو في مجال عدم الانتشار يتوقف على درجة الانسجام بين السياسات المحلية والمسؤوليات الدولية، أكثر مما يتوقف، حسب اعتقادي، على هياكل أو إجراءات هذه المنظمات الدولية.

واسمحوا لي الآن أن أناقش بعض الحالات التي حدثت مؤخراً عندما كانت الأمم المتحدة تسهم في هذه القضية المشتركة العظيمة، وتعزيز قدرتها على العمل. إن الحالة الأولى تتعلق في كيفية التعامل مع الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية بالجمهورية العربية السورية في العام الماضي.

اعتمدت استجابتنا بشكل كبير على رؤية الجمعية العامة البعيدة النظر في التكليف عام ١٩٨٧ بإنشاء آلية الأمين العام للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وهذه هي الآلية التي استعملت للتأكد من استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ومن المؤكد أن إجراء هذا التحقيق ليس سهلاً، وأستطيع أن أشهد شخصياً بوصفي عضواً في الفريق الذي قام بزيارة سوريا للعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة للتفتيش.

أعطي الآن الكلمة للمشاركين للإدلاء ببياناتهم. وبعد ذلك نتحول إلى الطريقة غير الرسمية لمنح الوفود فرصة طرح الأسئلة. ونحث المشاركين في حلقة النقاش على إبقاء بياناتهم موجزة من أجل ضمان أن يكون لدينا وقت كافٍ لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الموضوع.

ودون مزيد من التأخير، أدعو الآن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنغيلا كين، إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): بناء على دعوة الرئيس للإيجاز، سأقرأ بياناً مختصراً ولكننا سننشر البيان كاملاً على الموقع الشبكي. أرحب، بطبيعة الحال، بالفرصة للمشاركة في حلقة النقاش الرفيع المستوى هذه، وفي حين أن لدينا جميعاً مختلف أنواع المسؤوليات، فإن جميع المنظمات الممثلة في حلقة النقاش هذه تتشاطر حقاً قضية مشتركة. ونحن جميعاً نعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال أنشطة متعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها.

إن وجودنا بوصفنا منظمة دولية شاهدٌ حيٌّ على حقيقة لا جدال فيها: تدرك الدول الأعضاء أنها تحتاج منظمات كهذه لتحقيق أهدافها المشتركة. ولذلك من الضروري أن نؤدي ولاياتنا المسندة إلينا بالقدر الممكن من الكفاءة والفعالية، لا سيما بالنظر إلى المخاطر المعنية في اقتناء جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وانتشارها أو استعمالها، ولا سيما الأسلحة النووية.

ومن حيث القدرة على العمل، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول الأعضاء، كما هو الحال دائماً. فسياساتها وقوانينها وقواعدها التنظيمية وخططها وميزانياتها وتصويتها ومؤسساتها معاً، هي التي تحدد ما هو ممكن تحقيقه في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المؤكد أن أمانات المنظمات الدولية الماهرة وذات الهمة العالية، بإمكانها أن تقدم إسهاماتها لكنها لا يمكن أن تحل وحدها محل القدرات والإرادة

التحقيقات بوجود الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح في سورية. وتتعلق هذه الدروس إلى حد كبير باعتراف المجتمع العالمي بتحريم استخدام أو مجرد وجود الأسلحة الكيميائية في أي مكان. وسوف يساعدنا هذا العمل على بلوغ هدفنا المشترك المنشود منذ وقت طويل المتمثل في تحقيق حظر عالمي الكامل على هذه الأسلحة والقضاء التام عليها.

ويتعلق المثال الثاني الذي سأطرق إليه اليوم بالجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تحل ذكره السنوية العاشرة هذا العام. وأرى أن القرار يعتبر أكثر بكثير من مبادرة ركزت على مجرد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وبتحديد هذه المخاطر، فقد اعترف القرار أيضا اعترافا ضمينا بالمخاطر الكامنة المرتبطة بهذه الأسلحة. وقد ساعد إلى هذا الحد في العملية الأكبر المتمثلة في نزع الشرعية عن جميع أسلحة الدمار الشامل، التي كانت، ودعونا لا ننسى، فئة من فئات الأسلحة التي حددها أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٦، من أجل إزالتها بشكل كامل.

كما ساعد مكتب شؤون نزع السلاح في النهوض بأهداف هذا القرار من خلال ثلاثة أنواع من الأنشطة: تيسير التنفيذ على الصعيد الوطني؛ وتعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ وبناء شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الصناعة. ونحن نساعد في التنفيذ على الصعيد الوطني من خلال الزيارات القطرية والحوار، عن طريق اجتماعات المائدة المستديرة الوطنية واستعراضات الأقران، وأيضا من خلال مختلف أشكال المساعدة التقنية الموجهة التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية. وتعاونًا بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تحقيق أهداف ذلك القرار. وتجري متابعة ذلك إلى حد كبير عن طريق الزيارات الوطنية

وبالطبع، فإن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق للتحقيق في هذه الادعاءات، الذي قدمه في كانون الأول/ديسمبر، ليس بنهاية المطاف. حيث أبلغ الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر أن هناك مجالا لتحسين الآلية وتعزيزها، كما اقترح إجراء عملية استخلاص للدروس المستفادة. وقال إن التركيز ينبغي أن يكون على تعزيز مدى استعداد الأفرقة التقنية وتمكين المنظمات الشريكة من العمل على نحو أكثر فعالية في إطار الولاية المشتركة لهذه الآلية.

وأود أن أشدد هنا على أن الأمم المتحدة لم تستجب سلبيا للأحداث الخارجية. ففي عام ٢٠٠٦، وقبل الأحداث التي وقعت مؤخرا، شجعت الجمعية العامة الأمين العام على تحديث قائمة الخبراء والمختبرات، فضلا عن المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية المتوفرة لديه بغرض التحقيق في الوقت المناسب وعلى نحو فعال في أي ادعاء باستخدام المواد البيولوجية. وفي عام ٢٠٠٧، عقد اجتماعين غير رسميين لفريق الخبراء التقنيين الدولي لتحديث تذييلات المبادئ التوجيهية والإجراءات وضمان اتساقها مع أحدث المعايير العلمية.

وتجري حاليا، بالشراكة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الصحة العالمية وخبراء من الخارج، عملية استخلاص للدروس المستفادة. وقد اختتمت المرحلة الأولى بنجاح في وقت سابق من هذا العام، في أعقاب اجتماع الفريق الأساسي من الخبراء في غليون بسويسرا. وحدد المشاركون الفئات الأربع العريضة للدروس المستفادة التي تتطلب المزيد من الدراسة، وتتعلق بتفعيل الآلية وإقامة الشراكات الاستراتيجية والتدريب وتبادل المعلومات والحفاظ على وحدة البعثة واتساقها عموما. وقد شرعنا في وقت سابق من هذا الشهر في استكشاف أول مسألتين من هذه المسائل.

وأود أن أؤكد على أن عملية استخلاص الدروس المستفادة تتسم بأهمية أكبر من مجرد إجراء تقييم لتجربة تنفيذ

المقنعة في سياسات الاستجابة. وإني أتطلع، كخطوة تالية في هذه المناقشة الجارية، إلى المؤتمر الإنساني الثالث المقرر عقده بفيينا في كانون الأول/ديسمبر. وآمل أن تقرر جميع الدول حضور هذا المؤتمر، الذي ينبغي أن يعمق فهمنا الجماعي للعواقب والمخاطر والإطر القانونية المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية وتركبة التجارب النووية.

لقد تناولت اليوم ثلاث مسائل فقط تتصل بالقدرات. ليس لدي أدنى شك في أن المؤسسات الممثلة في هذه الهيئة اليوم، بما فيها الأمم المتحدة نفسها، لديها الكثير مما تقدمه للمساعدة في تحقيق الأهداف المتعددة الأطراف المتفق عليها لترع السلاح وعدم الانتشار. وقد أشار الأمين العام داغ همرشولد في آخر تقرير سنوي له عن أعمال المنظمة (A/4800)، الذي صدر في عام ١٩٦١، إن الأمم المتحدة تواجه خيارين للمستقبل. يمكن أن تقصر دورها على ما أسماه "آلية المؤتمر الثابتة" أو أنها يمكن أن تكون بمثابة "أداة ديناميكية" في خدمة المصلحة العالمية. ولم يترك أي مجال للشك في المستقبل الذي يفضل. إن الاختيار نفسه أمامنا في مجال نزع السلاح. وأنا على ثقة بأننا سوف نختار بحكمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة أسيرواتام (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أشكركم على إتاحة الفرصة أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعرض آرائها بشأن نزع الأسلحة الكيميائية خلال العام الماضي.

عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية لهذه اللجنة (انظر A/C.1/68/PV.10)، شرعت المنظمة، بمشاركة مع الأمم المتحدة، في مهمة تاريخية للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. وهذا تحد غير مسبوق. فلم يسبق أن تم إزالة ترسانة

والاجتماعات الإقليمية التي تنطوي على تبادل المعلومات وتقديم المساعدة في مجال التدريب، وتوفير المعلومات التقنية والدعم. كما أننا نعمل بنشاط بغية تعميق التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وقطاع الصناعة، والأوساط الأكاديمية والعلمية دعماً لأهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولن أقدم في هذه المناسبة إنجازاً بكل هذا العمل نظراً لأن المواد متاحة مجاناً على موقعنا على شبكة الإنترنت. ومرة أخرى، أرى أن هذا العمل يتفق تماماً مع هدفنا النهائي المكلفين بتحقيقه والمتمثل في تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. وكما قلت، فهو يساعد في العملية الأكبر المتمثلة في نزع الشرعية عن جميع أسلحة الدمار الشامل، وأعتقد أن هذا سوف يدعم قضيتنا المشتركة الأوسع نطاقاً.

وفي حين أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عملت على زيادة قدراتها للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل، إلا أن هناك ثمة مجال تفتقر فيه إلى هذا بشكل واضح. فقد شهدنا منذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، اهتماماً جديداً هائلاً وفهماً أفضل للآثار الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية. وقدم المؤتمران الدوليان اللذان عقدا في أوصلو وناياريت بالمكسيك، إسهامات قيمة في هذا الصدد، وأكدت المناقشات موضوعاً أوثق صلة بما تناوله هذه الهيئة وهو أن من المستبعد أن تتمكن أي دولة أو هيئة دولية من أن تعالج، على نحو ملائم، العواقب الإنسانية الفورية أو طويلة الأمد التي يسببها أي استخدام للأسلحة النووية.

وأكدت الدراسة التي أجراها مؤخراً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أن من المستبعد أن تتمكن الأمم المتحدة من تقديم المساعدة الإنسانية بشكل كبير ومباشرة في أعقاب انفجار سلاح نووي. كما أكدت ما عرفناه منذ أمد طويل: أن الوقاية هي الاستجابة الوحيدة

المشاركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر من خلال ترتيبات جديدة تم التفاوض بشأنها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وأخيراً فقد تمكنا من التغلب على العقبات بالعمل معا ووضع حلول تقنية مبتكرة. واشتملت هذه الحلول على تيسير التدمير في البحر من خلال تركيب نظامين للتحليل المائي قابلين للنشر الميداني على متن السفينة (Cape Ray)، واستخدام كاميرات محمولة قائمة على النظام العالمي لتحديد المواقع، للتحقق عن بُعد من المواقع في سورية التي لم تتمكن البعثة المشتركة من الوصول الفعلي إليها. ولا يزال هناك عمل هام ينبغي الاضطلاع به في وضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية. وتعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نحو وثيق مع الحكومة السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمقاولين التجاريين للشروع في عملية التدمير في أسرع وقت ممكن. ونحن مستمرون في متابعة إدعاءات الهجمات بغاز الكلور في سورية من خلال عمل بعثة تقصي الحقائق التي شكلها المدير العام في نيسان/أبريل من هذا العام.

وفي أعقاب الحادث الخطير الذي وقع في ٢٧ أيار/مايو، حيث تم تدمير مركبة مدرعة تنقل أفراداً من البعثة بواسطة جهاز منفجر يدوي الصنع، تم وضع الترتيبات اللازمة لجمع أقوال الشهود في مكان آمن خارج سورية. وقد تم القيام بذلك، وصدر تقرير البعثة الثاني في ١٠ أيلول/سبتمبر. ومن المثير للقلق أن التقرير خلص وبقدراً عالٍ من الثقة إلى أن الكلور أستخدم كسلاح في ثلاث قرى في شمال سورية.

ومن الواضح أن التحديات في سورية اجبرتنا على زيادة قدرات كل من المنظمة ودولنا الأطراف، ولكننا تمكنا من القيام بذلك بطريقة فعالة إلى حد كبير بفضل نظام التحقق للمنظمة الذي أثبت فعاليته وبفضل التخطيط لحالات الطوارئ. غير

كبيرة من أسلحة الدمار الشامل من أي نوع، من بلد في حالة حرب وتدميرها في مثل هذه الزمنية المضغوطة. ويمكننا الآن، وبعد مضي عام واحد فقط، أن نشير إلى إنجازات هامة لهذه البعثة.

وبعد التأخيرات الناجمة إلى حد كبير عن الحالة الأمنية في سورية، فقد تم إزالة جميع المواد الكيميائية المعلن عنها من الأراضي السورية في ٢٣ حزيران/يونيه، أي نحو ١٣٠٠ طن متري. ومنذ ذلك الحين، فقد تم الانتهاء من تدمير جميع الأسلحة الكيميائية من الفئة ١، بما مجموعه ١٠٤٠ طناً مترياً، قبل نهاية آب/أغسطس. وتم تدمير ٨٨ في المائة من المواد الكيميائية المتبقية من الفئة ٢، معظمها مواد كيميائية صناعية سامة، في مرافق تجارية وحكومية في فنلندا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وبلغ مجموع ما تم تدميره حتى الآن، نحو ٩٨ في المائة من المواد الكيميائية السورية المعلن عنها.

وهذا إنجاز رائع بكل المقاييس والمعايير، ناهيك عن سياق هذه الفرصة والاختبار النادرين. ومن الضروري بالتالي أن نستخلص العبر من هذه التجربة إذا أردنا الاستجابة للفرص المستقبلية بالطريقة السليمة، مع توفر الموارد المناسبة. أولاً وقبل كل شيء، أثبتت البعثة إلى سورية مرونة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقدمت وسيلة جاهزة، ومجربة ومختبرة من أجل تخليص العالم من ترسانة أسلحة كيميائية كبرى بعد التحقق الكامل.

ثانياً، إن نجاحنا هو نتيجة للجهود الدولية الجماعية الاستثنائية. لقد كان استعداد أكثر من ٣٠ من الدول الأطراف لتقديم المساعدة العينية والمالية، أمراً بالغ الأهمية، كما كانت شراكتنا مع الأمم المتحدة في التعامل مع التحديات اللوجستية والأمنية التي لم يكن يتعين على مفتشينا التعامل معها في السابق. وقد استمر هذا التعاون منذ انتهاء البعثة

الصلة. وعملت الأمانة الفنية على زيادة التركيز على تدريب المتخصصين في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، وواصلت وضع الأنشطة المحددة المتعلقة بتقديم المساعدة والحماية والتعاون الدولي لاستخدام الكيمياء في الأغراض السلمية في جميع المناطق. كما أننا نتطلع إلى توسيع نطاق تعاوننا مع المنظمات الدولية الأخرى لتطوير أشكال جديدة للتأزر. فعلى سبيل المثال، شهدت التحديات المتعلقة بالتحقق في سورية، على تشاور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام تكنولوجيات التحكم عن بعد والتقنيات الأخرى.

تتمثل الرسالة العامة من جميع هذه الأنشطة في أننا بحاجة إلى بناء قدرات أكثر، وأفضل، وعلى نطاق واسع لتأمين الجهود العالمية لعدم الانتشار. ويتعين علينا القيام بذلك بطريقة شاملة تبين الفوائد الأمنية والاقتصادية الواضحة للتعاون الدولي في هذا المجال. وتسعى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في نفس الوقت، إلى توسيع نطاق مجتمعنا من أصحاب المصلحة، ليس فقط لرصد التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا من خلال إقامة شراكات أكثر فعالية مع قطاعي العلم والصناعة، ولكن أيضا لتعزيز الممارسات المسؤولة للعلوم من خلال التعليم.

وقد وُضعت جائزة لاهاي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في وقت سابق من هذا العام، وهي ممولة من أموال جائزة نوبل للسلام، كوسيلة للاعتراف بالإنجازات المتعلقة في تعزيز أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيوافق عام ٢٠١٥ الاحتفال بالذكرى السنوية المائة لاستخدام الأسلحة الكيميائية لأول مرة على نطاق واسع، بالقرب من إبير، بلجيكا خلال الحرب العالمية الأولى. وسوف نعمل عن كثب مع الدول الأطراف وغيرها من منظمات نزع السلاح والحد من التسلح والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، من أجل استخدام هذه الذكرى السنوية لتسليط الضوء على العمل المهم الجاري بشأن

أننا، وعلى الرغم من أهمية هذه البعثة، لم تغب عن أذهاننا الحاجة إلى التصدي للتحديات الجديدة والناشئة التي نواجهها جميعا فيما يتعلق بترع أسلحة الدمار الشامل. وقد أوضح الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية بالقرب من دمشق في آب/أغسطس العام الماضي، أن النجاح لا يمكن أن يكون إلا بقدر ما تستطيع أن تصل إليه أيدينا من معلومات. وبناء على ذلك، علينا أعدنا تركيز جهودنا مع الدول الأطراف لتحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي الجهود التي بدأت توثي الآن ثمارها.

وقد قطعت ميانمار شوطا بعيدا في عملية التصديق عليها. ونأمل أيضا أن تحذو أنغولا حذوها بشأن التزامها بالانضمام، ولا سيما في ضوء انتخابها عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويحدونا الأمل في أن تكون جنوب السودان قريبا، في وضع يتيح لها المشاركة من جديد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكانت الدول الأخرى غير الأطراف أقل استجابة إلى ما نقوم من توعية، ولكننا مع ذلك سوف نواصل إشراكهم على الصعيد الثنائي أو من خلال المحافل الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة. وتواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إحراز تقدم جيد على نطاق أوسع. فحتى الآن، تم التحقق من ٨٥ في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها وتدميرها، واستمرت عمليات التفتيش على المرافق الصناعية على قدم وساق بمعدل ٢٤١ عملية سنويا. ولكن مع أن الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة الكيميائية يصبح في متناول أيدينا بشكل كبير، يجب علينا الآن القيام بالمزيد من العمل لجعل مكاسب نزع السلاح مكاسب دائمة. وهذا يعني كفالة أن لدينا آليات قائمة للحيلولة دون عودة ظهور هذه الأسلحة في المستقبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد عملنا مع دولنا الأطراف على تحسين التنفيذ الوطني لالتزاماتها تجاه اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في ضمان أن تكون لديها تشريعات ذات

تشخيصية لمساعدة سيراليون في جهودها الرامية إلى مكافحة التفشي المستمر لمرض الإيبولا. وفي وقت لاحق، تقرر توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل ليبيريا وغينيا. وفي بيانه إلى المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي، طلب المدير العام، أمانو، إلى الدول مراعاة أهمية إسهام العلم والتكنولوجيا النوويين في التنمية المستدامة أثناء وضعها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ عام ١٩٥٧، عملت الوكالة جاهدة أيضا لمنع إساءة استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين وانتشار الأسلحة النووية. وتستطيع الوكالة - عبر تنفيذ الضمانات - من التحقق من صحة واكتمال إعلانات الدول بشأن برامجها النووية. وتوفر الضمانات تأكيدات موثوقة على وفاء الدول بالتزاماتها الدولية، فضلا عن المساعدة على الكشف عن أي حالات لسوء استخدام المواد أو التكنولوجيا النووية، مسترعية بذلك انتباه العالم لأي انتشار نووي محتمل. وعليه، فإن الضمانات تمثل عنصرا أساسيا في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتسري اتفاقات الضمانات حاليا مع ٨١ دولة، منها ١٧٣ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الموقعة على اتفاقات الضمانات الشاملة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يزال يتعين على ١٢ دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة إبرام وإنفاذ اتفاقات الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية مع الوكالة. وليس بوسع الوكالة إبرام أي ضمانات مع هذه الدول، وما تزال الوكالة تحتها على إبرام اتفاقات ضماناتها الشاملة بأسرع وقت ممكن.

ولا يزال عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة في ازدياد مطرد، وقد بلغ عددها الآن ١٢٤ دولة. وذلك أمر مشجع نظرا لأن البروتوكول الإضافي يشكل أداة أساسية لتمكين الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في أي من البلدان. ولهذا السبب، ما تزال الوكالة تحت جميع الدول على إنفاذ البروتوكولات الإضافية في أقرب وقت ممكن.

منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. ومن المؤكد أن البيئة الاستراتيجية المتغيرة لا تؤدي إلا إلى زيادة تركيزنا على ما إذا كانت التطورات الجديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والاتصالات قد تقوض تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وكيفية حدوث ذلك، أو على الكيفية التي يمكن بها التصدي لمخاطر الانتشار التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول.

ويبقى دور الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عنصرا رئيسيا من عناصر نجاحنا متعددة الأطراف. ونأمل أن تتمكن من استخلاص الدروس القيمة بشأن ضرورة الاستجابة والمرونة والابتكار في النهوض بهذه الفرص من أجل النهوض بالسلام والأمن العالميين كما نأمل أن هذه الدروس يمكن أن تؤدي إلى تقدير أفضل للتحديات التي تواجه المنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بينما نقوم بالتحول من الأنشطة التي تركز على نزع السلاح صوب تعزيز جهود حظر الانتشار النووي. وأخيرا، يحدونا الأمل في أن هذه الدروس يمكن أن تكون مثالا يحتذى في جهود نزع السلاح، بل وأبعد من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد شو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من القول إنه يسرني أن أشارك في حلقة النقاش هذه مرة أخرى. فمنذ عام ١٩٥٧ ما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل لأجل تحقيق الفوائد السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين للدول الأعضاء في مجالات شتى تشمل الصناعة والزراعة والصحة البشرية وإدارة المياه. وتستخدم التقنيات النووية بغرض التصدي للتحديات الإنمائية مثل تحسين التغذية في مرحلة الطفولة، وتحسين فرص الحصول على الطاقة الكهربائية وزيادة الأمن الغذائي. وخلال هذا الأسبوع، أعلن المدير العام للوكالة، السيد أمانو، أن الوكالة ستوفر معدات

المواد النووية والمشفعة، فضلا عن حماية المرافق النووية التي توجد فيها تلك المواد على النحو المطلوب. ويشمل هذا العمل مجموعة واسعة من الأنشطة، من توفير معدات الكشف عن الإشعاع للبلدان كي تستخدم في الموانئ والمطارات، إلى توفير التدريب المتخصص بهدف مساعدتها على حماية الأحداث العامة الكبرى ضد الإرهاب النووي. ويزداد الطلب على هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، وفّرت خدمات التدريب في مجال الأمن النووي لما يقرب من ٣٠٠٠ شخص في السنة المنتهية في حزيران/يونيه، وهي زيادة بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بالعام السابق.

ولا يزال بدء نفاذ التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ أهم الأعمال غير المنجزة في مجال الأمن النووي. وشهدت السنوات الأخيرة زحاما حقيقيا نحو دخوله حيز النفاذ، نظرا لكونه أحد أهم التدابير التي ينبغي أن تعتمد عليها الدول بغية تعزيز الأمن النووي. وعليه، نحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، على الالتزام بهذا التعديل.

وسيتيح المؤتمر الدولي للأمن النووي، الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدولي، والمتوقع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز، فضلا عن تحديد عمل الوكالة في المستقبل. وأود أن أشير أيضا إلى أن الوكالة تعمل بنشاط مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومن خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، بهدف بناء قدرات الدول الأعضاء، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة أيضا، لمنع الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المواد النووية والإشعاعية وبناء آليات التأهب لحالات الطوارئ الإشعاعية والتصدي لها.

وختاما، ما تزال الوكالة تحقق نتائج ملموسة، ولا يزال يحظى عملها بتقدير الدول الأعضاء. وسنواصل متابعة تحقيق

وما يزال المشهد النووي العالمي يشهد تغيرا مستمرا، في ذات الوقت الذي تزداد فيه التحديات أمام التحقق وتصبح أكثر تعقيدا. وتخضع المزيد من المرافق والمواد النووية للضمانات، وأصبح تنفيذ الضمانات أكثر صعوبة نظرا لأن المرافق النووية الجديدة أصبحت أكثر تطورا. ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه العالمي.

وينبغي زيادة وتعزيز تنفيذ الضمانات بغرض التصدي لهذه التحديات الجديدة. لقد عملت الوكالة على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية بصورة مكثفة مع الدول الأعضاء على وضع إطار مفاهيمي للضمانات وتنفيذها على مستوى الدول. ويشمل المفهوم على مستوى الدول هذا، تنفيذ الضمانات بطريقة ينظر فيها إلى أنشطة الدول وقدراتها النووية ذات الصلة بالمجال النووي إجمالا من منظور اتفاق الضمانات النووية لتلك الدول. ولا تترتب عن ذلك المفهوم أي حقوق أو التزامات إضافية سواء كانت على الدول أم الوكالة، كما أنه لا ينطوي على أي تغيير في تفسير الحقوق والالتزامات القائمة. وينطبق المفهوم أيضا على جميع الدول في نطاق اتفاق الضمانات الخاص بكل من فرادى الدول. والوكالة أيضا على استعداد للإسهام في التحقق من تفكيك الأسلحة النووية، فضلا عن التحقق الدولي من اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، عند الطلب.

وأود أن أتناول الأمن النووي الآن. إن المسؤولية عن ضمان الأمن النووي تقع على عاتق الحكومات الوطنية، غير أن الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة في المساعدة على تعزيز إطار عالمي للأمن النووي يحظى بالاعتراف على نطاق واسع. لقد وضعت الوكالة توجيهها دوليا مقبولا ويستخدم بوصفه معيارا للأمن النووي. وتساعد الوكالة الدول على وضع مشاريع خطط متكاملة لدعم الأمن النووي تنفيذا لهذا التوجيه. وتشمل الخدمات الأخرى المقدمة: بعثات الخبراء بشأن استعراض الأقران، وخدمات التدريب المتخصص، وبرامج تنمية الموارد البشرية. وتساعد الوكالة البلدان - عند الطلب - على حماية

القاعدة، عامل ردع ساعد على منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، علاوة على منع الانتشار الرأسي للأسلحة الأكثر تطورا في الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويجب أن نسلّم بأهمية الدور الذي أداه نظام التحقق التابع للمعاهدة في سياق هذه العملية. ولا توجد قاعدة منع إجراء التجارب هذه في الفراغ. ولكي تتوفر لدى الدول الثقة اللازمة التي تمكنها من الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فلا مناص من توفر تأكيدات موثوق بها على امتثال جميع الدول لأحكام المعاهدة. فذلك هو جوهر تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، فضلا عن كونه مبدأ الأمن التعاوني في العلاقات الدولية. ولا ريب أن وجود نظام للتحقق من رصد الامتثال للمعاهدة، يتسم بالمصداقية والثقة، علاوة على اقترانه بآلية إنفاذ يعوّل عليها، يندرج ضمن المتطلبات الأساسية للدول التي تعترف بالتصديق على المعاهدة.

لذلك، قامت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، منذ ما يقرب من عقدين من الزمن بعد جهد جهيد، وبفضل الدعمين التقني والمالي للدول الأعضاء، بإرساء نظام الرصد الدولي للمعاهدة، الذي اكتمل بنسبة ٩٠ في المائة. ورغم أن النظام لم يكتمل بعد بشكل كامل، فإن عتبة الكشف في نظام الرصد الدولي الحالي تبين أنها أقل بكثير مما توخاه أولئك الذين تفاوضوا بشأن المعاهدة.

إن نظام الرصد الدولي هو النظام العالمي المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة الأكثر تطورا وتوسعا على الإطلاق، ويمثل أكثر من بليون دولار من الاستثمارات من جانب الدول الأعضاء في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد تم إثبات قدرات نظام التحقق مرارا وتكرارا. ويشكل الاكتشاف الناجح لجميع التجارب النووية التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دليلا على تلك الحقيقة. وقد أثبت النظام أيضا قيمته في مجال تحسين قدرات الاستجابة للكوارث

أهدافنا المتعددة الجوانب بطريقة متوازنة خلال السنوات المقبلة. وتسهم الوكالة إسهاما ملموسا في السلم والأمن الدوليين عن طريق مساعدة الدول على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا النوويين السلميين، وممارسة التحقق بطريقة تتسم بالمصداقية والفعالية، فضلا عن زيادة فعالية الأمن النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة التنفيذية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد بيل (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): باسم الأمانة التنفيذية، لاسينا زيربو، أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة التاسعة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل السامي لشؤون نزع السلاح على عقد هذا التبادل الهام. ويسرني على وجه الخصوص أن أحاطب هذه اللجنة في الموضوع الفرعي المتعلق بزيادة القدرات على التصدي لأسلحة الدمار الشامل.

وكما أبلغت هذه اللجنة في الدورات السابقة، فقد عززت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية القاعدة الدولية لمكافحة التجارب النووية إلى مستوى توجيه الإدارة العالمية فورا وعلى أعلى مستوى لأي انتهاك لهذه القاعدة. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، غير أنها بنحت - باستثناء واحد ملحوظ - في جعل عالمنا خاليا من التجارب النووية لما يربو على ١٥ عاما.

لقد ظل الوقف الدائم للتجارب النووية هدفا للمجتمع الدولي على مدى جيل كامل، وأصبحنا اليوم أكثر قربا من ذي قبل في نهاية المطاف من طي صفحة هذه الممارسة الخطيرة المزعزعة للاستقرار والشائعة في ذات الوقت. وتوفر قوة قاعدة منع إجراء التجارب النووية هذه، إلى جانب العواقب المفهومة جيدا التي تترتب على أي من الدول في حال انتهاكها لهذه

ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون ذلك عمل المنظمة لوحدها. وهناك خطر متزايد على هذا الاستثمار يتمثل في الكلل من المعاهدة. وحتى مع ١٨٣ دولة موقعة على المعاهدة، وتصديق ١٦٣ دولة عليها، كلما طالت مدة دخول المعاهدة حيز النفاذ، كلما تعرض استثمارنا المشترك للخطر. ومع استمرار مرور الوقت من دون إحراز تقدم ملموس في اتجاه بدء نفاذ المعاهدة، هناك احتمال متزايد ألا تفي الدول بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدة أو في إطار المنظمة. والعواقب المترتبة على المعاهدة التي ظهرت على هذا النحو، خطيرة للغاية. ليس فقط لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى نهاية نظام التحقق العادل الذي أمّى التفجيرات النووية خلال هذا القرن فحسب، بل سيكون له أيضا تأثير كارثي على الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى القيادة، وخاصة بين الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، المطلوب تصديقها على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، كان من المشجع رؤية الولايات المتحدة تظهر بوضوح التزامها بتحقيق ذلك، من خلال الدعم السياسي والتقني والمالي غير المسبوق للمنظمة، والبناء على نظام التحقق. وخلال المناقشات التي جرت مؤخرا مع الوزيرين كيري ومونيز، وكذلك مع عدد من كبار المسؤولين، لم يعد لدى الأمين التنفيذي أي شك في عزم الولايات المتحدة على تشجيع التصديق على المعاهدة.

وبالمثل، يوفر التواصل مؤخرا مع الصين وإسرائيل سببا للتفاؤل الحذر. وكانت زيارة الأمين التنفيذي الأولى للصين العام الماضي بمثابة زيارة تاريخية. وقررت الصين بدعم من الوزير وانغ يي، تقديم بيانات من محطات الرصد التابعة للمنظمة. وكانت تلك خطوة كبيرة إلى الأمام، مما يجعلنا أقرب إلى استكمال نظام التحقق، ويحسن قدرات الكشف لدينا في المنطقة، ويعزز الثقة العامة في النظام.

العالمية، كما كان عليه الحال فيما يخص الإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وتتبع التشتت الإشعاعي خلال حادث محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية.

وعلاوة على ذلك، يجري على قدم وساق تطوير واختبار التكنولوجيات والتقنيات المستخدمة في نظام التفتيش الموقعي الذي تنص عليه المعاهدة. وسيكون التدريب الميداني المتكامل، الذي سيجري في الأردن، ابتداء من الشهر المقبل في الأردن بمثابة مؤشر رئيسي فيما يخص تقييم جاهزية قدرة التفتيش الموقعي الذي تنص عليه المعاهدة. وبعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، سيوفر إجراء التحقق النهائي هذا ضمانات ذات مصداقية، تجعل كل دولة غير واثقة وهي تجري اختبارا نوويا سريا، في انتهاك للمعاهدة.

وتمثل تلك القدرات عائدا لا مثيل له لاستثمارات الدول الأعضاء، وهو استثمار يجب حمايته إذا ما أريد تحقيق أهداف المعاهدة. ولا بد من حماية هذا الاستثمار. وتهدف منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى تحقيق هذا من الناحية التقنية، من خلال الحفاظ على نظام التحقق واستكمال، مع العمل بجد لبناء الكفاءات التقنية في جميع الدول الأعضاء.

إن بناء القدرات التقنية أمر ضروري، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وهو لا يعطي فحسب قيمة لبعض الدول التي قد لا ترى فوائد مباشرة من الانضمام إلى المعاهدة، أو المشاركة الكاملة في إنشاء نظام للتحقق، ولكنه يبيّن أيضا قاعدة معرفية فيما يخص الجوانب العلمية والتقنية للمعاهدة، من شأنها تعزيز إنفاذها. ويرد ذلك مجتمعا في سلسلة من المؤتمرات العلمية والتكنولوجية العالمية التي نعقدّها، التي تساعد على إبقاء نظامنا في طليعة علوم التحقق. وعلى نطاق أوسع، يساعد أيضا العمل الذي نقوم به في مجال توعية وتثقيف صانعي السياسات والأكاديميين، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، من خلال نهجنا المتكامل لبناء القدرات، على حماية الاستثمار في نظام التحقق.

المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن المناقشات المواضيعية، التي ستستمر في الفترة من ١٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر خلال ما مجموعه ١١ جلسة. ووفقا للممارسة المتبعة، ستركز هذه المرحلة على المناقشات المواضيعية بشأن مسائل محددة مدرجة ضمن إطار المجموعات السبع المتفق عليها التالية: الأسلحة النووية، أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح) الأسلحة التقليدية، نزع السلاح والأمن الإقليميين، التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي، وآلية نزع السلاح.

وكما سبق أن ذكرت في جلستنا التنظيمية المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الوقت المخصص للإدلاء بالبيانات في الجزء المواضيعي يقتصر على خمس دقائق فقط، لدى التكلم بالصفة الوطنية، وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم وفود عدة. وأدعو الوفود التي تأخذ الكلمة للاستفادة من تلك الفرصة لعرض مشاريع القرارات والمقررات عند الاقتضاء، وآمل أن تتمكن جميع الوفود من الوفاء بالموعد النهائي المحدد بالساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم ليتسنى لها تقديم تلك المشاريع إلى الأمانة العامة بغرض إعدادها.

وفقا للجدول الزمني الإرشادي لمناقشتنا المواضيعية هذا العام، سنتناول اللجنة الآن المجموعة المتعلقة بآلية نزع السلاح، بدءا بحلقة نقاش. وأرحب ترحيبا حارا بالمشاركين في حلقة النقاش بشأن هذه المجموعة: أولا، رئيس مؤتمر نزع السلاح والممثل الدائم لماليزيا، سعادة داتو مازلان محمد، ورئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والممثل الدائم لكرواتيا، سعادة السيد فلاديمير درووبيك، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمن العام، ورئيس مركز المؤسسة العامة للديمقراطية، الذي يشغل أيضا منصب رئيس المركز الدولي

ونحن نتواصل مع دول المرفق ٢، فإننا نواصل أيضا العمل مع باقي الدول الأعضاء، من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. ويساعد كل تصديق جديد، وكان آخر تصديق هو تصديق جمهورية الكونغو الشهر الماضي، على تأمين مستقبل المعاهدة.

كما جرت الإشارة في الورقة المفاهيمية التي قدمها الرئيس، فإن نجاح مسعانا المشترك يتطلب التعبئة المستمرة للموظفين والموارد، فضلا عن تعاون الحكومات ومختلف الوكالات والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف الفاعلة. وأود أن أضيف بأن القيادة الحكومية الحقيقية تعني أيضا عدم إضاعة أي فرصة لعرض قضيتي عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي كثير من الأحيان، لا يجري اغتنام الفرص، ولا يتم القيام باتصالات محتملة. وتؤدي الفرص الضائعة إلى تعزيز الكلل من المعاهدة. وتؤدي بشكل عام، إلى السخرية من التزام المجتمع الدولي ببناء عالم أكثر أمنا وأمانا.

إنني أتطلع إلى مناقشة الأساليب الممكنة لتعزيز جهودنا المشتركة لزيادة القدرات في مجال عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق أعمال الجلسة، لإتاحة فرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في حلقة النقاش، من خلال جلسة غير رسمية مخصصة للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦/٠٥. واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

البند من ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال

مناقشة مواضيعية لبنود جدول الأعمال وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال

للتحول الديمقراطي، السيد استفان غيارماتي. وأخيراً، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيدة تيريزا هيتشستر. سنستمع أولاً إلى بيانات يلقيها المشاركون في حلقة النقاش. بعد ذلك، سنغير طريقة عقد اجتماعنا ليصبح اجتماعاً غير رسمي، يتضمن فترة أسئلة وأجوبة تفاعلية. وأحث مرة أخرى أعضاء حلقة النقاش على اختصار بياناتهم. أعطي الكلمة الآن لرئيس مؤتمر نزع السلاح.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بمناسبة تعيينكم رئيساً للجنة الأولى، وكذلك ثنئة أعضاء المكتب الآخرين. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء المكتب، وكذلك الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، على توجيه الدعوة لي للمشاركة في نقاش اليوم حول آلية نزع السلاح.

وبصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لأطلعكم والزملاء الآخرين هنا على أعمال مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن تقرير مؤتمر نزع السلاح، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أشير هنا إلى أنه من دواعي شرف بلدي، ماليزيا، ومن دواعي شرفي شخصياً، تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كونه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي. إنها مسؤولية نتحملها ونضطلع بها بحدية بالغة. وتشهد جهودنا التي بذلناها فيما يخص وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، وقرار مؤتمر نزع السلاح، على التزامنا بهذه الهيئة الهامة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زملائي رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة، على دعمهم وتعاونهم الثمينين خلال فترة رئاستي. كانت عضوية الرئاسة المكونة من ستة أفراد هذا العام مثيرة للاهتمام، مع ممثلين من ثلاث مجموعات

إقليمية. وأعتقد أننا عملنا معاً بشكل جيد، وأسهمنا في أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وقد تولت ماليزيا رئاسة مؤتمر نزع السلاح في ١٨ آب/أغسطس. وهذه هي المرة الثانية التي تتولى فيها الرئاسة منذ انضمامنا للمؤتمر في عام ١٩٩٩. وبصفتي آخر رئيس لدورة عام ٢٠١٤، تمثلت مهمتي الرئيسية في التفاوض بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة، ووضع اللمسات الأخيرة عليه، كما هو مبين بالتفصيل في النظام الداخلي.

وأود أن أشكر جميع الوفود على الروح البناءة والمرونة التي أبدتها خلال التفاوض بخصوص التقرير. وعلى الرغم من الخلافات الأولية في المواقف بشأن عدد من القضايا، تمكنا أخيراً من تسوية تلك الخلافات، بفضل المشاركة البناءة والمرونة التي أبدتها الوفود. ويحدوني الأمل بالتأكيد في أن تستمر هذه الروح البناءة خلال الدورة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح العام المقبل.

ويرد تقرير مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة CD/2004.

ورغم عدم تمكن المؤتمر من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل، كما دعت الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٦٨، كانت دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤، حافلة بالأنشطة. وبدأ الزخم حتى قبل بدء الدورة الحالية، مع عمل الفريق العامل غير الرسمي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، على النحو المنصوص عليه في المقرر CD/1956/REV.1. وحصل خلال تلك المناقشات، فهم متزايد لنهج المسار المزدوج لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٤.

وفيما يخص المسار الأول، سيتم إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المسند إليه ولاية إعداد برنامج عمل. وفيما يتعلق بالمسار الثاني، سيتم الشروع في المناقشات المواضيعية، من خلال جدول زمني للأنشطة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وأيد هذا النهج الموازي العديد من الوفود، وأدى إلى اعتماد كلتا الآليتين في مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

جدول الأعمال، والسفير ميخائيل خفوستوف من بيلاروس بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر المنسقين الخمسة على جهودهم التي بذلوها في رئاسة الاجتماعات غير الرسمية.

ووفقا للمقرر CD/1978 الذي نص على الجدول الزمني للأنشطة، جرى تقديم تقارير المنسقين الخمسة التي أعدها بصفتهم الشخصية، ووضع الرئيس للمسات الأخيرة عليها بموجب مسؤوليته للمؤتمر خلال فترة الرئاسة الكينية. وقد رحبت العديد من الوفود بالمناقشات غير الرسمية في إطار الجدول الزمني للأنشطة. وأتاح الطابع غير الرسمي للاجتماعات منتدى لإجراء مناقشة مفتوحة وبناءة حول جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ومن بين التطورات الهامة الأخرى التي شهدتها هذا العام الاقتراح المقدم من الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، السيد مايكل مولر. ففي ٢٠ أيار/مايو، اقترح السيد مولر بعض الخيارات التي يمكن تفصيلها لتحسين عمل المؤتمر. وقدم الأمين العام بالنيابة أربعة مقترحات، هي: أولا، النظر في إجراء مفاوضات حول المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بهدف إعداد اتفاقيات إطارية، يمكن لاحقا التفاوض على بروتوكولات موضوعية ملحق بها وإضافتها إليها؛ وثانيا، استكشاف المسائل التي يمكن التفاوض على نظم طوعية وملزمة سياسيا في ما يتعلق بها؛ وثالثا، النظر في إنشاء هيئة فرعية لبحث ووضع مقترحات لتحسين أساليب عمل المؤتمر؛ ورابعا، عقد منتدى غير رسمي لمؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني، يستضيفه الأمين العام للمؤتمر. وجرى مناقشات جيدة في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع المقترحات الأربعة التي طرحها السيد مولر. وجرى بحث المقترحين المتعلقين بإعداد اتفاقية إطارية وإنشاء نظام ملزم سياسيا في مناقشات الفريق العامل غير الرسمي. وللأسف، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين الوفود بشأن هذين المقترحين.

فيما يخص المسار الأول، وهو الفريق العامل غير الرسمي المسند إليه ولاية وضع برنامج عمل، فقد أعيد إنشائه في ٣ آذار/مارس بموجب المقرر CD/1974. واستعاد السفير لويس غاليغوس من الإكوادور والسفير بيتر وولكوت من أستراليا دوريهما كرئيس مشارك ونائب رئيس مشارك، على التوالي. وعقد الفريق العامل غير الرسمي ثلاث جلسات غير رسمية خلال الدورة. ومع اقتراب الدورة من نهايتها، أعد الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك تقريرا عن أعمال الفريق العامل غير الرسمي، أبرز فيه أنه رغم العديد من المشاورات بشأن المقترحات المختلفة للمضي قدما بعمل مؤتمر نزع السلاح، لم تحظ هذه المقترحات بدعم جميع الوفود. ونظرا لعدم وجود اتفاق بشأن المضمون، فقد قدمت تقرير الفريق العامل غير الرسمي الذي أعده بصفة شخصية الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك، لمؤتمر نزع السلاح في ٢ أيلول/سبتمبر. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرين غاليغوس وولكوت، على جهودهما الدؤوبة وتفانيهما في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي.

وفيما يتعلق بالمسار الثاني، وهو ب الجدول الزمني للأنشطة، اتخذ مؤتمر نزع السلاح قرارا في ٢٦ آذار/مارس بعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المنظمة والمواضيعية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وترأس هذه الاجتماعات غير الرسمية ونسقها السفير وليد محمود عبد الناصر من مصر بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، مع التركيز بشكل عام على نزع السلاح النووي؛ والسفير مايكل بيوتينو من ألمانيا بشأن البندين ١ و ٢، مع التركيز بشكل عام على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ والسفير ماثيو رولاند من المملكة المتحدة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال. والسفيرة مارتا موراس من شيلي بشأن البند ٤ من

من العمل المنجز، ولا سيما المناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار الجدول الزمني لأنشطة وأعمال الفريق العامل غير الرسمي خلال هذا العام. كما أن المقترحات المقدمة من الأمين العام بالنيابة جدية أيضا بالاستكشاف، وقد تنطوي على إمكانية لكسر الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن يستمر هذا الزخم الإيجابي حتى الدورة القادمة بهدف إحراز المزيد من التقدم في المؤتمر.

واستنادا إلى تجربتي خلال هذا العام، فقد ثبت أن آلية الرؤساء الستة مفيدة بالتأكيد في توفير الاستمرارية في عمل رؤساء مؤتمر نزع السلاح. وأنا على ثقة بأن الرؤساء المقبلين في العام القادم سيكونون تقدميين ومنتجين بنفس القدر في الدفع قدما بعمل المؤتمر. وأتطلع إلى إجراء مشاورات مع الرئيس الجديد من المكسيك، فضلا عن الوفود الأخرى، بهدف استكشاف وتبادل الأفكار بشأن كيفية إحراز تقدم في جهودنا لبدء العمل الموضوعي خلال دورة عام ٢٠١٥، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على ما وفرت لي من مساعدة وتعاون خلال فترة رئاستي، ولا سيما بشأن المفاوضات المتعلقة بتقرير مؤتمر نزع السلاح، وكذلك مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة. كما أود أن أشكر الأمين العام والأمانة على عملهما الشاق وتفانيهما طوال فترة رئاستي. وأتمنى لكم جميعا كل النجاح في العمل الذي ينتظركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

السيد دروبنيك (كرواتيا)، رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي، على توليكم هذا المنصب الهام. وسأحاول الإيجاز والتبسيط إلى حد ما.

إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كما نعلم، هي هيئة ذات خصوصية كبيرة من بين الهيئات الفرعية

وبخصوص الاقتراح المتعلق بإنشاء هيئة فرعية لتحسين أساليب عمل المؤتمر، كان هناك بالتأكيد دعم من جانب العديد من الوفود بشأن هذه المسألة. ولكن نظرا لضيق الوقت، لم يتسن المضي قدما في تمحيص هذا الاقتراح خلال هذا العام. وربما يكون من المفيد لمؤتمر نزع السلاح معاودة النظر في هذا الاقتراح إذا لم يتمكن المؤتمر من اعتماد برنامج عمل في أوائل العام المقبل.

وبشأن الاقتراح الأخير المتعلق بعقد منتدى غير رسمي لمؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني، أعلن الأمين العام بالنيابة مؤخرا أنه سيتم تنظيم هذا الحدث في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في جنيف بمبادرة منه. والأعمال التحضيرية لهذا الحدث جارية حاليا. وأنا على ثقة بأن وفودا عديدة تتطلع إلى المشاركة والعمل مع زملائنا من المجتمع المدني. وأرى أن هذا الحدث جيد التوقيت لأنه سيتيح فرصة لمؤتمر نزع السلاح للاستفادة من أفكار المجتمع المدني وتجاربه ومعارفه، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التقدم في المؤتمر.

وعلى الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام، فإن الواقع هو أن المؤتمر لا يزال غير قادر على بدء عمله الموضوعي. وقد مرت ١٨ سنة دون إحراز تقدم. ومن المؤكد أن هذه مسألة تثير قلق المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام نفسه. ففي خطابه أمام المؤتمر خلال الجلسة العامة الأولى لدورة عام ٢٠١٤ المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير، دعا السيد بان كي - مون المؤتمر إلى الارتقاء لمستوى توقعات المجتمع الدولي وإحراز تقدم جيد في هذا العام.

وبينما تحتتم دورة أخرى لمؤتمر نزع السلاح أعمالها دون اعتماد برنامج عمل، يجب علينا أن نتدبر في ما حدث وما الذي يتعين القيام به لكي يبدأ المؤتمر عمله الموضوعي. ونحن لا ننصف العمل الجيد الذي تم القيام به في هذه الدورة، بل وفي الدورات السابقة، إذا استمر المؤتمر غير قادر على الاستفادة

وفي سياق خيارات المواضيع الممكنة للبند الثالث في جدول الأعمال، جرى إفرا د عدد من المقترحات المتنوعة التي تعالج العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وأود فحسب سرد بعض هذه المقترحات دون ترتيب معين، وهي: أمن الفضاء الإلكتروني؛ والعرض والطلب على المواد النووية الحساسة؛ والتحقق من الأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ وتأثير التطورات الجديدة في الميدان العسكري لترع السلاح التقليدي؛ ومسألة الفضاء الخارجي. وبشأن هذه المسألة، تراوحت المقترحات ما بين تنفيذ تدابير للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، على سبيل المتابعة للقرار ٥٠/٦٨، وانتهاء بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه ليست سوى بعض الأفكار التي طُرحت في أثناء العام.

وحظيت الورقة التي أعدها الرئيس خصيصاً لذلك الاجتماع في أيلول/سبتمبر بدعم عدد من الدول الأعضاء. غير أنه بالنظر إلى أهمية وضرورة العمل على أساس توافق الآراء في الهيئة، لم يتوفر أساس كاف لتأييد التغييرات المتعلقة ببنود جدول أعمال دورة الثلاث السنوات للدورة الموضوعية المقبلة تأييداً رسمياً أو لإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وأود أن أقول إننا بدأنا السير في الاتجاه الصحيح، ولكننا لا نزال على مسافة من خط النهاية.

مشكلة هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في هذا المنعطف هي الطريق المسدود في الروابط بين المسائل المدرجة على جدول الأعمال، وأولها نزع السلاح النووي، ونزع الأسلحة التقليدية الأخرى. ولم يكن ممكناً حتى الآن إصدار أي قرار أو توصية - أو اقتراح، لنكون أكثر دقة - في أحد المجالين من دون أن القيام بالأمر نفسه في المجال الآخر. لذلك في حين تفي هيئة نزع السلاح بدورها التداولي، فإنها عاجزة عن الوفاء بدورها في تقديم التوصيات ووضع الاقتراحات.

فماذا نفعل بشأن ذلك؟ الطريقة المنطقية للخروج من هذا المأزق الذي يعزز كل من شقيه الآخر هو المضي قدماً في

للجمعية العامة - حيث أن عضويتها عالمية وهي لا تعمل إلا على أساس توافق الآراء. وهذا الأمر هو مكمّن قوة الهيئة كما أنه في الوقت نفسه أضعف نقاطها.

فقاعدة صنع القرارات استناداً إلى توافق الآراء ينبغي أن تظل قاعدة ذهنية للهيئة، ويعتقد الرئيس اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي ألا تكون أي تغييرات محتملة في عمل الهيئة هذا موضع شك. ومن ناحية أخرى، فإن العمل على أساس توافق الآراء في مجال حساس وبالغ التعقيد مثل نزع السلاح يتطلب الدرجة اللازمة من الواقعية والمرونة من جانب جميع الأطراف. ولكن يبدو أن ثمة توافقاً تاماً في الآراء بشأن مسألة واحدة. فالدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء غياب أي نجاح في أعمال الهيئة خلال هذا القرن وما يترتب عليه من تراجع أهميتها.

وفي هذا العام، انتهت دورة مدتها ثلاث سنوات أخرى للهيئة دون أي نتيجة على صعيد اعتماد توصيات محددة بشأن مسائل بعينها تتعلق بترع السلاح على نحو ما صدر به تكليف من الجمعية العامة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة، لم تسفر الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ عن أي نتائج وإن كان يبدو في الوقت الحالي أننا ربما نحقق نتيجة. ولا بد لي من القول إن عملاً هاماً قد أُنجِز في الفريق العامل المعني بمسائل نزع الأسلحة التقليدية، برئاسة زميلنا النرويجي.

فبعد أن فشلت الدورة الموضوعية في تحقيق نتائج، دعا الرئيس في أيلول/سبتمبر إلى عقد اجتماع غير رسمي للهيئة. وخلال هذا الاجتماع غير الرسمي، جرت مناقشة سبل مبتكرة بهدف استعادة أهمية وكفاءة الهيئة ومسارات العمل المحتملة. وشملت المقترحات إضافة بند ثالث إلى جدول أعمال الدورة الموضوعية، وذلك من أجل ترشيد جانب من عملها في المجالات التي من الممكن إحراز تقدم فيها. كما قُدم اقتراح بتوجيه دعوة إلى خبراء نزع السلاح، حسب الاقتضاء، بمن فيهم خبراء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إلى الإسهام في الدورة، وإذا لزم الأمر، المشاركة فيها.

ومع ذلك تتضمن المسودة النهائية المقدمة من المكتب، كما آمل، الروح الجديدة والاستعداد للتغيير الإيجابي. ويبدو أن الحماس تجاه الهيئة ليس في أعلى مستوياته في الوقت الحاضر. وأنا بصفتي الرئيس ما زلت أنتظر المرشحين للمء الوظائف الشاغرة، بدءاً من رئيس هيئة نزع السلاح. ولا أعرف من سيكون خَلْفِي، ولكننا ننتظر أيضاً رؤساء الفريق العامل.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الرئيس سينهي ولايته هذا العام ويشجعه على ذلك تزايد الاستعداد لإعادة تنشيط عمل هيئة نزع السلاح واستعادة أهميتها وفعاليتها. وهذا ما استطعت رصده وسماعه طوال العام عند التكلم مع الزملاء خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من أننا لم نتوصل إلى هذا الهدف في عام ٢٠١٤، فإنني بصفتي الرئيس أحرز على القول إننا اتخذنا خطوة صغيرة إلى الأمام، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الزملاء والدول الأعضاء والجميع على دعمهم وتعاونهم طوال العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام.

السيد غياماتي (رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): لقد ترأست المجلس الاستشاري منذ بداية هذا العام ويمكنني في عَجالة أن أقدم تقريراً عن نتائج المناقشات التي أجريناها في غضون عام ٢٠١٤. يمكنني أن أتوخى الإيجاز الشديد لأن أعضاء اللجنة يجدون معروضاً عليهم تقرير الأمين العام (A/68/206)، الذي يشمل تقريراً عن أنشطة المجلس الاستشاري.

تناولنا أساساً مسائل ثلاثاً، مسألتان فئتان ناقشناهما بصفتنا المجلس الاستشاري، تتعلق إحداها بالطائرات بلا طيار والثانية بتكنولوجيات التحقق الجديدة. وأجرينا جولتين من المناقشات وبعض العمل فيما بين الدورات بما في ذلك

المجالات التي من الممكن إحراز تقدم فيها من خلال نهج أكثر تركيزاً وإضافة مجالات جديدة، والفضاء الخارجي على سبيل المثال ليس سوى واحد من المقترحات. وعندما يتعلق الأمر بدورة المداولات، ووفقاً لبعض الدول الأعضاء، فينبغي أيضاً النظر في خيار تقصيرها إلى دورة مدتها سنتان. مع أخذ كل هذا في الاعتبار، فإن الرئيس ومكتب هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح يعملان على عرض مشروع قرار بشأن تقرير هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح على اللجنة الأولى سيختلف إلى حد ما عن القرارات السابقة بشأن هذه المسألة. وأعتقد أنه عرض للتو.

هدف القرار الجديد هو تمهيد الطريق - أو إرساء الأسس، إن جاز التعبير - للعمل الموجه نحو تحقيق النتائج لأعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٥. واسمحوا لي أن أحدد بعض النقاط الهامة فيما يتعلق بمشروع القرار القادم بشأن هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح. تختلف الصياغة اللغوية إلى حد ما، ليس فقط بكونها عملية المنحى بقدر أكبر، ولكن مشروع القرار يسعى أيضاً إلى إبراز استعداد الأعضاء لتغيير تدريجي بناءً. ويؤكد على الحاجة إلى نقاش مركّز ومناقشة تركّز على النتائج بشأن بنود جدول الأعمال. وهناك فقرة بشأن دعوة خبراء، حسب الاقتضاء، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإعداد ورقات المعلومات الأساسية، وعند الاقتضاء، عرض آرائهم بناءً على دعوة من الرئيس، رهناً بالموافقة المسبقة من اللجنة.

ثم كانت هناك محاولة لتحديد جدول الأعمال، والبند الثالث في جدول الأعمال، ولكن في هذه المرحلة بالذات لم يكن ممكناً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة والنظر في أن هذا القرار بالذات يجب أن يعتمد بتوافق الآراء - وأشدّد هنا على أن القرار بشأن تقرير هيئة نزع السلاح يجب أن يُعتمد بتوافق الآراء - بحيث يقترح مكتب الهيئة صياغة لغوية أعم على أمل أن تتمكن الهيئة من تحديد جدول الأعمال الموضوعي للدورة لعام ٢٠١٥ وضبطه بدقة في الأشهر المقبلة.

غضون عام ٢٠١٥. وسيتم الإعلان من جديد بعد ذلك عن منصب المدير ويتولّى المدير الجديد في حالة تأمل فيها أن يكون المعهد مؤسسة مستقرة ومكتفية ذاتياً يمكن أن تركز على المضمون وليس على المسائل المؤسسية.

وما هي المسائل التي تحتاج إلى معالجة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؟ لا أريد أن يملّ الأعضاء لكثرة التفاصيل، ولكن توجد بطبيعة الحال المسائل المالية وكيف نجتمع الأموال اللازمة للمعهد. هذه مسائل يعرفها الجميع، ولكن علينا أيضاً أن نتصدى لبعض المسائل الإدارية والقانونية التي تنشأ من حالة الغموض في المعهد كونه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ولكنه في الوقت نفسه غير ممول من الميزانية العادية، وكذلك الحاجة إلى التعامل مع البحوث المستقلة وإخراج نتائج البحوث المستقلة. ولدينا رغبة راسخة، كما وجهتنا تعليمات الأمين العام، لتناول جميع المسائل المعلقة، أو القضايا التي يمكن أن تظهر بوصفها مشاكل متعلقة تواجه سير عمل المعهد بسلاسة وتقديم بعض الحلول إلى الأمين العام.

نحن ممتنون للغاية لعرض حكومة سويسرا المساعدة من خلال تقديم التمويل لإجراء تقييم مستقل لاحتياجات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. سيساعدنا ذلك في أن يكون لدينا صورة واضحة إضافة إلى ما نسمع من المدير والموظفين بشأن المسائل المحيطة بالمعهد. ونتوقع أن تسفر هذه الدراسة المستقلة لتقييم الاحتياجات عن نتائج للاجتماع الأول لمجلس الأمناء في عام ٢٠١٥، الذي سيعقد في جنيف في نهاية كانون الثاني/يناير.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن خالص الامتنان والشكر، في المقام الأول، إلى الأمين العام. فبدون مشاركته والتزامه الشخصيين، كان من الصعب للغاية، إن أمكن على الإطلاق، إدارة المسائل التي واجهت كلا من المجلس الاستشاري ومجلس الأمناء. قدمت لنا سوزانا مالكورا في

بعض الدراسات التي خرجت ببعض المقترحات إلى الأمين العام. ويسعدني الإبلاغ بأن الأمين العام وافق هذا الصباح عندما اجتمعت معه على أن تعيد الأمم المتحدة إجراء دراسة عن الطائرات بلا طيار وسيتم إعداد دراسة من قبل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكانت المسألة الثالثة التي تناولناها تتمثل في كيفية تحقيق الاستقرار في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكنا نحاول إيجاد مدير جديد لأن المدير المنتهية ولايتها، تيريزا هيتشتر، ستغادر للأسف. تطلّبت هذه المحاولة الكثير من الوقت وسأعود إلى النتائج بعد لحظات.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٥، وافق الأمين العام على ثلاثة مواضيع ليناقشها المجلس الاستشاري. الأول هو استخدام الحد من الأسلحة كوسيلة لإدارة النزاع. والثاني هو الآثار الإنسانية للاستخدام النووي، والثالث هو تحديد الأسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول. وسوف نناقش هذه المسائل الثلاث ونخرج ببعض التوصيات للأمين العام بعد جلستنا الثانية في تموز/يوليه.

وقد كانت حالة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هي ما قد شُغل به المجلس في إطار دوره باعتباره "مجلس أمناء" للمعهد. ويعلم الأعضاء أن المعهد عضو غريب جداً في أسرة الأمم المتحدة. إنه مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة. وهو غير ممول من الميزانية العادية وهو مؤسسة للبحوث. ويؤدي هذا إلى حالة مثيرة للاهتمام إلى حد ما للطريقة التي يمكن بها ضمان الامتثال لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة والمحافظة في الوقت ذاته على استقلال البحث.

وكما قلت، ستغادر المديرية، ولذا فنحن بحاجة إلى العثور على خلف لها. وبعد مناقشات طويلة، قرر الأمين العام أن يعين المدير الجديد لمدة سنة واحدة بحيث يكون هنالك شخص لإدارة المرحلة الانتقالية. ويتوقع الأمين العام من المعهد ومجلس الأمناء التوصل إلى حلول لتحقيق استقرار حالة المعهد في

من المجالات. وفي الوقت نفسه، كانت الحالة الأمنية العالمية كما يعلم الأعضاء في توتر شبه مستمر، مما أثار تحديات كبيرة لإحراز تقدم على كثير من المستويات. ومع ذلك، استمر المعهد في الحفاظ على سجله الطويل المتمثل في توفير البحوث والتحليلات ذات الصلة الغنية بالمعلومات والمفيدة للدول الأعضاء، ونقدر أيمًا تقدير دعمها وتشجيعها فيما يتعلق بفوائد أنشطتنا بالنسبة للدول الأعضاء ومجتمع نزع السلاح ككل.

وكما يعلم أيضا العديد من الأعضاء، فإن هذه آخر مرة أمثل فيها أمام اللجنة الأولى كمديرة للمعهد. ولذلك، أود أن أchied قليلا عن الأسلوب المعتاد لتقديم تقرير عن أنشطة برنامج عملنا، الذي يمكن الاطلاع عليه في تقريرنا السنوي متاح على موقعنا على شبكة الإنترنت. أود أن أركز أكثر قليلا على القضايا الكبيرة والدروس التي تعلمتها أنا والمعهد على مدى السنوات الست الماضية.

أعلم، من الفترة التي قضيتها هنا، أن الميزة الرئيسية لوجود المعهد هي قدرتنا على العمل بصورة موضوعية، خارج نطاق القيود السياسية إلى حد بعيد، وبالتالي إيجاد صلة بين الدول الأعضاء وعمليات الأمم المتحدة. ومما أثلج صدري على مر السنين الدعم السياسي القوي من الدول الأعضاء لاستقلال المعهد، وأشكرها على ذلك. كما أود أن أشكر الأعضاء السابقين والحاليين في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام ومجلس الأمناء على دعمهم القوي للمركز المستقل للمعهد، ولي شخصا، بما في ذلك في بعض الأوقات بالغة الصعوبة.

على مر السنين، بت أكثر اقتناعا بأن المعهد منظمة فريدة من نوعها حقا لأسباب عديدة تتجاوز طابعه المستقل. تتمثل ولاية المعهد في تزويد الدول الأعضاء بالبيانات والتحليلات ليس لإعدادها للمفاوضات فحسب، بل ولمساعدة الدول في ترجمة تلك الالتزامات المتفاوض عليها إلى إجراءات تنفيذ

مكتب الأمين العام كل العون، وبالطبع أيضا، السيدة أنجيلا كين التي كانت صديقتنا وكنا على اتصال يومي بها في عملنا. ولا يمكنني أن أتصور زميلة وصديقة أفضل من أنجيلا.

نتطلع إلى سنة حافلة للغاية في العام المقبل، ويجدوني الأمل في أن أتمكن حينما أحضر كي أقدم تقريرا إلى اللجنة الأولى في العام المقبل - وأنا واثق إلى حد كبير من أنني سأتمكن - للإفادة عن العمل الرامي إلى تثبيت أوضاع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وجعله مؤسسة مستدامة ذاتيا في إطار أسرة الأمم المتحدة لكي يكون بوسعنا مواصلة تقديم البحوث المستقلة القيمة للغاية للأمم المتحدة، أن يكون عندئذ تقريرا ملمومسا للغاية عن الكيفية التي تمكننا بها من تهيئة هذه الظروف للمعهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيدة هيتشتر (مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم في هذا المنصب. يسرني أن تتاح لي مرة أخرى الفرصة لمخاطبة اللجنة وتقديم إفادة موجزة عن آخر ما استجد خلال العام الماضي بشأن أنشطة ومركز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. كما يعلم العديد من الأعضاء، أنشئ المعهد في أعقاب الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كمعهد مستقل ذاتيا بولاية صادرة عن الجمعية العامة. بموجب نظامنا الأساسي، يهدف المعهد إلى الاضطلاع بإجراء بحوث مستقلة وبأنشطة التحليل والتثقيف بهدف تعزيز المشاركة المستنيرة من جانب الدول الأعضاء في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة والسلام والأمن.

في السنة الماضية، كان المعهد منشغلا للغاية وكذلك جميع أعضاء اللجنة، مع وتيرة العمل المكثف إلى حد ما في عدد

المعايير. في آخر مرحلة من مراحل المشروع، يعمل المعهد على بناء قدرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على استخدام وإدماج هذه الأداة البرمجية في برامجها وأنشطتها التدريبية من أجل إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات القادرة على توفير تدريب مخصص على استخدام الأداة للمستفيدين بما في ذلك الدول. من شأن أنشطة بناء القدرات هذه تهيئة نموذج مستدام للاستخدام في الأجل الطويل ونشر البرمجيات وتمكين مؤسسات التدريب لتكون عاملاً مضاعفاً للقوة في إبراز المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة.

وإضافة إلى ذلك، تتيح ولاية المعهد الواسعة له القيام بمهام تشمل الولايات الأضيق للعديد من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن رؤية مثال رئيسي على هذا الدور الفريد في الدراسة التي أجريت مؤخراً، "وهم السلامة: تحديات تفجيرات الأسلحة النووية لتنسيق الشؤون الإنسانية واستجابة الأمم المتحدة"، التي اضطلع بها بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتنظر الدراسة في كل من آليات الأمم المتحدة للتخطيط والاستجابة - منظومة تنسيق الشؤون الإنسانية، التي يقودها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وتشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والوكالات، لترتيب سيناريوهات توضيحية معقولة لتفجير سلاح نووي. وتشمل الدراسة مسائل محددة تستوجب المزيد من الاهتمام في السياسات والتشغيل من أجل تعزيز حماية المدنيين من الأسلحة النووية. وأخيراً، تقترح بالفعل خطوات يمكن أن تتخذها المنظومة الإنسانية من أجل تحسين تخطيط هذه الاحتمالات، وتؤكد أهمية عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً في المناطق المأهولة بالسكان، سواء عن قصد أو عن غير قصد. واقع الأمر أن هذه الدراسة لم يكن يمكن أن يضطلع بها أي من الوكالات المعنية، إذ تتجاوز القضايا فرادى ولايات تلك الوكالات. إنها تشكل مرة أخرى مثلاً رئيسياً للقيمة المضافة التي يوفرها المعهد.

عملية. إن أنشطة البحث التي نضطلع بها ليست لمجرد إجراء البحوث ولكنها تهدف إلى الابتكار، والتأثير وحل المشاكل - أي أننا نحاول تحويل المعارف إلى عمل.

ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك العمل الذي يضطلع به المعهد منذ عدد من السنوات لمعالجة شواغل الدول الأعضاء وداخل مؤسسات الأمم المتحدة بشأن الهدر والازدواجية بل والتضارب في عمل الوكالات لدى وضع وتنفيذ البرامج والاستجابات في بيئات معقدة في الميدان. وركز مشروع المعهد المتعدد السنوات بشأن التصميم القائم على الأدلة على وضع نهج يستند إلى الأدلة إزاء برامج إعادة الإدماج بهدف تحسين الفعالية على المستوى المحلي في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

قام المشروع، في عام ٢٠١٣، بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يضم أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بوضع نموذج أداة تصميم ليستخدمة موظفو الأمم المتحدة والشركاء والذي يجري تجريبه في الميدان هذا العام. لكننا خالصنا بسرعة إلى أن عملية استخدام أداة التصميم القائم على الأدلة لكفالة التأثير الفعال في تخطيط البرامج لها أهمية تتجاوز برامج إعادة الإدماج. وإننا نتطلع إلى توسيع نطاق عملنا ليشمل عمليات وشركاء آخرين. وهذا مثال واضح للغاية على البحوث ذات التأثير، لنقل المعارف إلى العمل.

ويتمتع المعهد كذلك بقدرة فريدة على المساعدة على بناء القدرات على كل من مستوى صنع السياسات والمستوى العملي داخل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الرئيسية على هذا العمل مشروعا الجاري بشأن تيسير الاستخدام الفعال للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. لقد وضع المعهد أداة برمجية للتقييم الذاتي تستخدمها الوكالات والدول الأعضاء في تنفيذ

أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة والسلام والأمن. وإذا يعمل كل من الموظفين والباحثين بموجب عقود قصيرة الأجل مع قدر ضئيل جدا من الأمن الوظيفي، لا يسعني إلا أن أحيي أعصابهم الحديدية واستعدادهم للتضحية في سبيل القضية.

وكما يعلم معظم الأعضاء، فإن أنشطة المعهد الكثيرة يجري تمويلها حصرا عن طريق التبرعات، ولذلك أود أيضا أن أعرب بداية عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي قامت بتمويل عمليات المعهد، ولا سيما خلال هذا الفترة من القيود المالية. أنا أدرك تمام الإدراك الضغوط التي تواجهها جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالميزانية، وأعرب عن تقديري لكل ما تبذله من جهود لدعم المعهد. غير أنني أدرك أيضا تمام الإدراك، أن المعهد بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الرعاية والقوت من الدول الأعضاء.

من نواح عديدة، لقد سقط المعهد ضحية لنجاحه. إن قدرة المعهد على البقاء وإصدار مواد جيدة النوعية وتحقيق النتائج التي تنشدها الدول الأعضاء وتحظى بتقديرها على الرغم من النقص المزمن في التمويل تجعل من الصعب نوعا ما على المعهد أن يجد حلولاً طويلة الأجل لوضعه المالي. اعتادت الجهات المانحة الحصول على مردود عال جدا مقابل المال. وتتوقع الدول الأعضاء ككل أن يسهم المعهد بتقديم التحليل والدعم لمجموعة من عمليات نزع السلاح دون تعويض. فعلى سبيل المثال، يطلب الرؤساء المتناوبون لمؤتمر نزع السلاح في مناسبات عديدة من خبراء المعهد إعداد تحليلات أو إحاطات، غير أن هذا العمل غير مدفوع الأجر. في الواقع، وكما رأت الدول الأعضاء خلال السنوات العديدة الماضية، ومع تضائل مواردها الداخلية لعمليات التحليل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، يطلب من المعهد القيام بالمزيد. للأسف، تزداد الفجوة بين التوقعات والدعم المالي اتساعا.

هناك العديد من المشاكل المطروحة. أولا، إن سعر الوحدة لما يقدمه المعهد من سلع وخدمات في وضع غير

أخيرا، فإن المعهد فريد من حيث أن ولايتنا تقتضي منا النظر بصورة استشرافية إلى التحديات الناشئة للأمن الدولي، وتوقع المخاطر والبحث عن التدابير الوقائية قبل اندلاع أزمة خطيرة. يمثل عملنا الطويل الأمد لتوضيح تحديات الفضاء وأمن الفضاء الإلكتروني وأساليب التصدي لتلك التحديات مثالا على التزامنا بهذه الولاية. والمثال الآخر هو مشروعنا الجاري بشأن تسليح التكنولوجيا ذاتية التشغيل على نحو متزايد، حيث نستكشف القضايا الأساسية التي يجب فتحها من أجل دعم عملية صنع السياسات العامة السليمة في المستقبل.

وفيما يتعلق بجميع هذه المسائل، ما برحت مؤتمرات المعهد وأعماله البحثية وأنشطته لبناء القدرات الموجهة نحو السياسات تساعد في تزويد الدبلوماسيين بالفهم الأساسي للعديد من التعقيدات التي ينطوي عليها الأمر حتى نكونوا في وضع أفضل يمكنهم من اتخاذ قرارات فعالة بشأن كيفية تحقيق التوازن بين المخاطر الأمنية والمنافع الاجتماعية لهذه التكنولوجيات. وكما توضح هذه الأمثلة القليلة، تنبع القيمة المضافة التي يقدمها المعهد من كوننا جزءا من منظومة الأمم المتحدة لكننا منفصلون عنها في الوقت نفسه، وبالتالي نتمكن من وضع استجابات تستند إلى المعرفة لطائفة متنوعة من التحديات الأمنية الماثلة أمامنا. مرة أخرى، ليس لدى أدنى شك في أن عمل المعهد يقدم إسهاما كل يوم، وسوف يواصل الإسهام في العمل الهام الذي تضطلع به جميع الدول الأعضاء. وإنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه إن لم يكن المعهد موجودا، لقامت الجمعية العامة بابتكاره مجددا.

إن المعهد تقليديا كيان صغير وفعال يعتمد على عدد صغير من الموظفين المتخصصين المسؤولين عن رؤية المعهد وإدارته وأنشطته اليومية، فضلا عن مجموعة متنوعة من الباحثين رفيعي المستوى والمحللين الذين يضطلعون بالأعمال الفنية للمشاريع. أود أن أعتمد هذه الفرصة لأشكر موظفي المعهد، كل واحد منهم، على تفانيهم في أداء رسالة المعهد وفي عملهم وإزاء

تطوير تلك المشاريع والأنشطة وإدارتها وتقييمها ونشر النتائج المتأتبة منها. وفي حين يتلقى المعهد إعانة صغيرة جدا من الميزانية العادية تهدف أساسا إلى تغطية تكاليف موظفيه، فقد غطت تلك الإعانة على مدى سنوات عديدة تكاليف المدير، ولا تكاد تغطيها الآن، بالرغم من العديد من القرارات التي اعتمدها الدول الأعضاء ومجلس الأمناء لزيادتها.

ويثير انعدام التمويل غير المخصص العديد من الشواغل التنفيذية، ومنها - وأثق أن كثيرين هنا سمعوني أقول ذلك مرارا وتكرارا - أسفي للافتقار إلى القدرة على إجراء بحوث الاستجابة السريعة في الأنشطة التعليمية - لعكس مسار الأمور والقيام بشيء جديد بسرعة. لا يوجد ببساطة مجمع أموال لاستيعاب الأنشطة غير المتصلة بالمشاريع، وليس لدينا القدرة على استبقاء باحثين دائمين للقيام بهذه الأنشطة. وعلاوة على ذلك، فإن المعهد يكافح بشدة للوفاء بولايته الكاملة في ظل القيود المتمثلة في أن معظم التمويل مرتبط بمشاريع محددة تدعمها قلة من المانحين. إن الافتقار إلى الموارد المؤسسية والبرنامجية العامة وضيق قاعدة الجهات المانحة يعني حتما أن بعض المسائل العزيزة على قلوب بعض الدول الأعضاء تلقى للأسف اهتماما أقل مما ينبغي على جدول أعمال المعهد.

من الواضح أن هذا الوضع مشكلة من شأنها، إن تركت دون معالجة، أن تقوض كفاءة المعهد وتجعل مهمة المدير الجديد صعبة للغاية. هذا هو أحد أسباب الخطة الانتقالية بينما نمضي قدما. ومن سبل المساعدة أن تتناول الدول الأعضاء بمجدية مسألة زيادة التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنني أعلم أن هذه عملية مضنية وسياسية بدرجة كبيرة، فإن توسيع قاعدة الجهات المانحة سوف يكون حاسم الأهمية أيضا في المستقبل. لذلك أود أن أحث جميع الدول غير المانحة على التقدم والتبرع في سبيل القضية، مهما كانت المساهمة صغيرة. إنني وأعضاء المجلس على استعداد تام

مؤات مقارنة مع مجتمعات الفكر ومراكز البحوث غير التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لأن مركزه كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة يستحث بعض التكاليف من الناحية المالية ومن ناحية الفرص. في الواقع، لقد ارتفعت تكاليف القيام بالعمل كمنظمة تابعة للأمم المتحدة مع مرور الوقت حيث أن الخدمات التي كانت تقدمها المنظمة في السابق إلى المعهد مقابل تكاليف الدعم البرنامجي - ما ندفعه إلى الأمم المتحدة - قد ألغيت أو تقدم الآن على أساس مبدأ استرداد التكاليف. وفي الوقت نفسه، تغيرت القواعد واللوائح الداخلية على نحو متزايد، أوقات حضور الموظفين مطلوبة ببساطة للعمل في إطار المنظومة، حتى مع اضطرار المعهد إلى تقليص حجم موظفي الدعم الأساسي بسبب انعدام التمويل غير المخصص. من الواضح أن ضمان تقديم تبرعات لتمويل أنشطة المشاريع ليس في صميم الصعوبات المالية. فقد استمرت التبرعات السنوية إلى المعهد في الزيادة باطراد، وإن كان ببطء، منذ إنشائه. في عام ٢٠٠٩، عندما توليت منصبي، كانت التبرعات تزيد قليلا عن ٢,٣ مليون دولار. وبحلول عام ٢٠١٢، ارتفع هذا المبلغ إلى حوالي ٣,٧ مليون دولار وفي عام ٢٠١٣ بلغت التبرعات ٢,٧ مليون دولار. من الواضح أن الدول الأعضاء تثمن عمل المعهد؛ وإلا ما كان الأمر على هذه الحال.

بل إن جزءا رئيسيا من المسألة المؤسسية هو التحول في أنماط التمويل الحكومي بعيدا عن الدعم المؤسسي إلى التمويل المقيد للغاية الموجه إلى مشاريع محددة. خلال العام الماضي، خصص حوالي ٨٥ في المائة من الأموال التي وردت إلى المعهد لأعمال المشاريع، مع أحكام في كثير من الأحيان تحد من المبلغ الذي يمكن إنفاقه على ما يسمى بالنفقات العامة أو مهام موظفي المعهد اللازمة للإدارة وللإشراف على المشاريع ذاتها. تسبب ذلك في فجوة بين رغبة الدول الأعضاء في اضطلاع المعهد بمشاريع وأنشطة جديدة وقدرته الداخلية على

عنه. وتحتاج الهيئات التداولية والتفاوضية، المنشأة تحت رعاية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، إلى تحسين أدائها والتوصل إلى نتائج تتماشى مع ولاياتها المتفق عليها. وتبرهن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، مثل نجاح معاهدة تجارة الأسلحة وتوقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، على أن المداولات والمفاوضات في هذه المجالات يمكن أن تحقق نتائج.

ونعتقد أن اللجنة الأولى ينبغي أن تكون بمثابة منتدى للتبادل الصريح للآراء ذات الصلة، وأن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة التي تهدد أمننا الجماعي ووضع تدابير محددة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تركز جهودها على أهم القضايا الموضوعية، بدلاً من مواصلة ممارسة العمل بطريقة شكلية والاكتفاء بتحديث القرارات التي اتخذتها سابقاً. ومن أجل تخفيف جدول أعمالها الثقيل وزيادة أهميته، نعتقد أنه ينبغي دراسة إمكانية النظر في المزيد من القرارات مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات بطريقة متوازنة. ونرحب بمبادرة الرئيس لعقد اجتماع غير رسمي لمناقشة إمكانية مواصلة إجراء تحسينات فيما يتعلق بمناقشات الأفرقة بوصفها خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ونؤيد زيادة كفاءة الأفرقة وفائدتها والتفاعل في ما بينها وقد قدمنا اقتراحات ملموسة في هذا الصدد.

إن لمؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايته، دوراً حاسماً في التفاوض على معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونشعر بخيبة أمل لأنه لم ينجح في بدء أعماله الفنية، بما في ذلك المفاوضات. ورغم ذلك، لمسنا في هذا العام بعض التطورات المشجعة. فإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي للمساعدة في وضع برنامج عمل وإجراء مناقشات منظمة في إطار الجدول الزمني للأنشطة قد سمحاً بإجراء مناقشة مفتوحة وبناءة. ونأمل أن يتسنى الاستناد إلى هذه العمليات بشكل أكبر.

لأن نناقش مع أي دولة من الدول الأعضاء في أي وقت من الأوقات كيفية تأمين مستقبل المعهد على نحو كامل.

ومع ذلك لا يزال المعهد مصمماً على الاضطلاع بدوره في النهوض بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن مع جميع الأعضاء. ويسعدني أيما سعادة أن أتيحت لي الفرصة للعمل في مؤسسة هامة مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أعلق الجلسة الآن لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في حلقة نقاشنا بعقد جلسة أسئلة وأجوبة.

عُُلِّت الجلسة الساعة ١٧/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتناول اللجنة الآن قائمة المتكلمين بشأن مجموعة آلية نزع السلاح.

ونذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بأن الوقت المخصص للإدلاء ببيان محدد بخمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية، ويسبق دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إننا من المؤيدين بقوة للأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة. ويظل دور وإسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تعزز عناصرها بعضها بعضاً، أمراً ذا أهمية حاسمة ولا غنى

كما أننا نتشاطر الشعور بالإحباط إزاء أنه، منذ عام ١٩٩٩، لم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها على النحو السليم، وقد أخفقت في الاتفاق على أي توصيات. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، من المهم إلقاء نظرة جدية على الطريقة التي استخدمت بها أساليب عمل القائمة للهيئة، ولا سيما بشأن جدول أعمالها الحالي، الذي تم تسييسه كثيرا جدا.

ونرحب ونؤيد بقوة مبادرة رئيس الهيئة التي تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها تنشيط عمل الهيئة، بما في ذلك الاحتمالات المتعلقة بتعديل جدول الأعمال الموضوعي. كما نرى أن الورقة المفاهيمية المقدمة من الرئيس بشأن السبل الممكنة للمضي قدما في الدورة القادمة التي مدتها ثلاث سنوات هي أساس ممتاز للإجراء مزيد من المناقشة. وفي هذا الصدد، أعربنا عن آرائنا في الاجتماع غير الرسمي الذي انعقد في ٨ أيلول/سبتمبر، ونحن نؤيد قرار الهيئة الذي اقترحه الرئيس بوصفه وسيلة ملموسة لزيادة فرص النجاح في دورة القادمة التي مدتها ثلاث سنوات. ونحن نتطلع إلى المشاركة البناءة في المناقشات.

إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عنصر موثوق به من آلية نزع السلاح، ومناطق به ولاية فريدة تتمثل في إجراء بحوث وتحليلات مستقلة بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن التي تتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية. ويقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقديرا عاليا أنشطة المعهد في إجراء البحوث المستقلة في مجالي نزع السلاح والأمن. وقد دعمنا مادي العمل الهام الذي يضطلع به المعهد في مناسبات عديدة.

السيدة دي خيسوس فيريرا (أنغولا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي الشرف الاشتراك بالنيابة عن جمهورية أنغولا في هذه الجلسة للجنة الأولى في دورتها التاسعة والستين. بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها أنغولا، نود أن نغتنم

ونود التأكيد مجددا على التزامنا الثابت بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضويته، وندعم بقوة بتعيين منسق خاص في هذا الصدد. وانسجاما مع مشاركتنا مع المجتمع المدني، نرحب بتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر، مما يتيح توسيع نطاق الإسهام في عمل المؤتمر من جانب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية على نحو يشمل الجميع.

يرى الاتحاد الأوروبي أن البدء فورا في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعجيل باحتمالها، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا يزال أولوية واضحة. ويمكن، بل وينبغي، تناول شواغل الأمن القومي، على الرغم من مشروعيتها، بوصفها جزءاً من عملية التفاوض وليس شرطا مسبقا لها. ونناشد الوفود إبداء المرونة. وندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل دون إبطاء، وبدء العمل بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال، بما يتفق مع برنامج العمل المعتمد (CD/1684). وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري الفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولم تتمسك به، إلى القيام بذلك.

ونرحب بالمناقشات البناءة التي جرت في اجتماعي عام ٢٠١٤ لفريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وكون أن خبراء من عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يشاركون في فريق الخبراء الحكوميين يعكس اهتمامنا البالغ والتزامنا بهذه المسألة. ونحن نتطلع إلى تقرير رئيس فريق الخبراء الحكوميين والاجتماعات في عام ٢٠١٥ من أجل مزيد من النهوض جوهريا بالمسألة.

حاجة إلى ضمان أن كل دولة من الدول مستعدة لتقديم المساعدة وأفضل ما لديها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعادة الهيكلة ووضع الصكوك تحقيقاً للمواءمة والتنفيذ الشامل لبرامج نزع السلاح بهدف ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وليس لدى أنغولا أي منشآت نووية على أراضيها وليس لديها أي خطط للحصول عليها في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. بدلا من ذلك، فإنها تتوخى المشاريع المتعلقة باستخدام النظائر المشعة ومسرعات الجسيمات الخطية، وجموعة متنوعة من أجهزة الفحص بالأشعة السينية في مختلف الأنشطة، لا سيما في مجال الطب البشري والصحة الحيوانية.

في الختام، نؤكد من جديد أن جمهورية أنغولا تعلق أهمية كبيرة على المحافظة على استخدام الطاقة النووية بوصفها موردا إضافيا في كوكبنا، الأرض، باسم التقدم والتنمية. لهذا الغرض، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال الصكوك المعنية بالسلامة والأمن، أن تواصل القيام بدور حاسم في المساهمة في إحلال السلام والأمن الدولي، وأن تسعى دائما للاستفادة من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سألقي نسخة مختصرة من بياني الذي تم توزيع نصه الكامل. تتشاطر باكستان القلق إزاء عدم إحراز تقدم في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بأسرها. في رأينا، أن هذا المأزق هو نتاج حقائق استراتيجية قائمة. ويجب أن نسلم بأن تقدم الية نزع السلاح يتطلب التقيد بمبدأ المساواة والأمن غير المنقوص لجميع الدول. لا يمكن أن يكون هناك تمييز أو انتقائية أو استثنائية في سياق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن المؤسف أن أحد العناصر الأساسية في هذه الآلية، مؤتمر نزع السلاح قد وصل إلى طريق مسدود منذ أكثر من عقد من الزمن بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعماله. وفي الواقع، لم يحرز أي تقدم خلال الأعوام الثلاثين الماضية

هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، ولأعرب عن استعدادنا للتعاون مع اللجنة.

إن جمهورية أنغولا تقر بالدور الأساسي الذي تؤديه الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي المقام الأول في تلبية الحاجة المتزايدة إلى الطاقة الكهربائية في التنمية على كوكبنا ومساهماتها في علاج السرطان، وتحسين الماشية ومكافحة الحشرات في الزراعة. ولهذا الأسباب، يحدو أنغولا الأمل في أن يتمكن عمل اللجنة من تحديد التحديات الجديدة واقتراح حلول للتغلب على الخلافات، فضلا عن تقديم مقترحات بشأن الأمان النووي وبناء الثقة في العمل الدؤوب الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحقيق تعاون أوثق بين جميع أعضائها.

وفي رأينا المتواضع، أن المناقشات بشأن هذا الموضوع تجري في فترة تستدعي مزيدا من الاهتمام بالرقابة النووية ونزع السلاح. وحضور وفود من مختلف الدول الأعضاء يبين الأهمية التي يعلقونها على هذه المسألة، وكذلك أهمية توقيع وتصديق المجتمع الدولي على الصكوك الدولية القائمة بغية الإسهام في القضاء على الاستخدام الكلي لأجهزة الدمار الشامل، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية.

وفي حالة أنغولا خصوصا، نود أن نذكر أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمر في الإجراءات الإدارية للجمعية الوطنية لدينا وستنشر في وقت لاحق. أما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة فهي الأخرى قيد التحليل من جانب الوزارات المعنية من أجل الانضمام إليها ثم التصديق عليها.

ونحن نعتقد أن حالة نزع السلاح الحالية في العالم تتطلب التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات التي تشكلها مخاطر استعمال الأسلحة النووية، ومنع التهديدات التي تواجه الدول اليوم في هذا المجال. ونعتقد أنه لا تزال هناك

ونرى أنه إذا أردنا اعتماد تدابير مجدية لعدم الانتشار ونزع الأسلحة تتعلق بالمواد الانشطارية، ينبغي أن تكون هناك معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تحظر الإنتاج في المستقبل فحسب بل وتحد من المخزونات الحالية من المواد الانشطارية أو على الأقل تخضعها لنظام الضمانات الدولية. هذه المعاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية فحسب يمكن أن تتناول وتحمي المصالح الأمنية لجميع الدول وتسهم في نزع السلاح النووي. أكدت بعض الدول أنه يمكن وينبغي تناول الشواغل الأمنية الوطنية خلال المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتفق تماما مع ذلك، ما دامت هذه الدول تطبق نفس المنطق على المسائل الثلاث الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح: نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إذا كانت هناك أية مسألة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح قد حان موعد التفاوض بشأنها، فهي معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية. هذه المعاهدة لن تهدد أو تقوض أمن أي دولة حائزة للأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، لا يمكن لأية دولة حائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تلك الخطوة التي تستحق الشجب أخلاقيا والمتمثلة في استخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية قدمت بشكل أو بآخر بالفعل الضمان ضد استخدامها للأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية جمعاء. وهو منطقة ينبغي عدم استخدامها إلا لصالح الأمم كافة. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي والدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص التفاوض بشأن معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

بشأن مسألة نزع السلاح النووي وهي علة وجود مؤتمر نزع السلاح. إن بعضا من أهم الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى الرغم من الزعم بتأييد هدف نزع السلاح النووي، لم تقم سوى بالكلام في هذا الهدف.

دأبوا في مؤتمر نزع السلاح على معارضة بدء أية مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وحثتهم هي أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نهج تدريجي. لكننا نرى أن ذلك النهج التدريجي لا يسهم فعلا نحو نزع السلاح النووي لأنه لا يتوخى إلا الاتفاقات التي ترقى إلى كونها تدابير لعدم الانتشار فحسب.

فعلى سبيل المثال، نحن نرى أن خطوة من قبيل - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - لا تسهم في نزع السلاح النووي بل تحول فقط دون إجراء المزيد من التجارب النووية. ويجب ألا ننسى أن الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية لم تكن على استعداد للتفاوض وإبرام تلك المعاهدة إلا بعد إجراء أكثر من ١٠٠٠ تجربة نووية ولا تحتاج حقا إلى إجراء أي تجارب نووية أخرى. وهكذا جعلت من الضرورة فضيلة.

وبالمثل، تقوم بعض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها الآن بتعزيز المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بحجة أن هذه هي المسألة فحسب هي التي حان موعدها في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وبما أن هذه الدول الكبرى تمتلك بالفعل مخزونات ضخمة من المواد الانشطارية فهي لا تحتاج بالتالي إلى أي مواد انشطارية أخرى لأغراض صنع الأسلحة، وهي على استعداد لتقديم ما يسمى بهذه التضحية. ومع ذلك، فإن هذا الحظر على الإنتاج في المستقبل لن يكون سوى إجراء لعدم الانتشار في أفضل الأحوال، وليس مساهمة على الإطلاق نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

ومما يبعث على قدر من الارتياح أنه، بعد عدة سنوات من الجمود، نجح مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٤ في الاتفاق على جدول زمني للأنشطة المتعلقة بالمناقشات الموضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال بطريقة متوازنة ومنصفة. وثبت أن هذه المناقشات، في حين أنها لا ترقى إلى كونها مفاوضات أو مفاوضات تمهيدية، تفيد في تسليط الضوء على الجوانب المختلفة لكل بنود جدول الأعمال، وزيادة تعزيز اقتناعنا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب لعقد تلك المناقشات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.